

جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس بومرداس
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية و المحاسبة



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة
الماستر أكاديمي
تخصص: مالية و بنوك

الموضوع :

سياسات و إجراءات منح القروض في البنوك
"دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة
بومرداس 645"

إشراف الأستاذ:

— قوبة كريم.

من إعداد الطلبة:

- أميرار جمال الدين.
- تاوسرت عبد الكريم.

رقم المذكرة
109

دفعة جوان 2022
السنة الجامعية: 2021-2022

دعاء

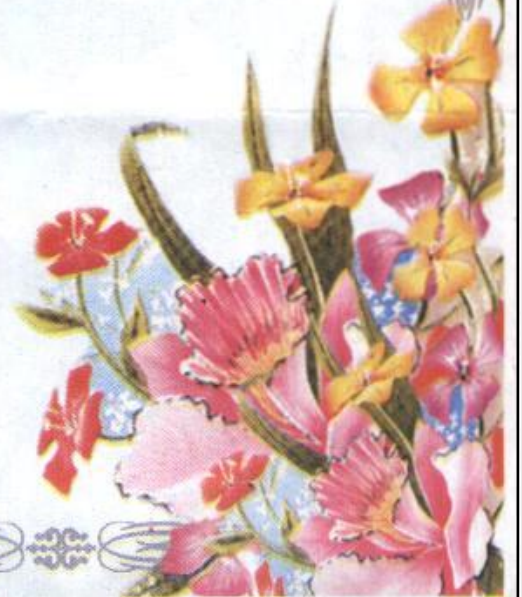
يا رب ... لا تدعني أصاب بالغرور إذا
نجحت ، و لا أصاب باليأس إذا فشلت بل ذكرني
دائما أن الفشل هو التجربة التي تسبق النجاح .

يا رب ... إذا جردتني من نعمة المال أترك لي
نعمة الأمل ، و إذا جردتني من نعمة الأمل أترك لي قوة
الصبر ، كي أتغلب على الفشل و إذا جردتني من نعمة
الصحة أترك لي نعمة الإيمان .

يا رب ... إذا أسأت إلى الناس أعطني شجاعة
الاعتذار ، و إذا أساء لي الناس أعطني شجاعة
العفو .

يا رب إذا نسيتك لا تنساني .

آمين.



كلمة شكر

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على رسوله الكريم ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

بادئا اشكر واحمد رب العباد العلي القدير شكرا جزيلا طيبا مباركا فيه الذي أنارنا بالعلم، زيننا بالحلم أكرمنا بالنقوى، أنعم علينا بالعافية، أنار طريقنا، يسر و وفق في إتمام هذه الدراسة و تقديمها على الشكل الذي هي عليه اليوم فله الحمد و الشكر الرحمان المستعان. وعرفانا بالمساعدات التي قدمت لنا حتى يخرج هذا العمل إلى النور، أتقدم بجزيل التقدير و العرفان إلى الأستاذ "قوبة كريم" الذي قبل تواضعا للإشراف على هذا العمل، فله أخلص تحية على كل ما قدمه لي من إرشادات وتوجيهات.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى:

إلى كل **عمال البنك الوطني الجزائري BNA وكالة بومرداس 645:** الذين لم يبخلوا علينا بمساعدتهم

رغم كثرة انشغالاتهم و خاصة مدير الوكالة المدعو/ بودالي رياض.

كل أساتذة قسم العلوم المالية و المحاسبة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى "" التي كانت سببا في إتمام هذا البحث.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد و لو بكلمة طيبة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على رسوله الكريم ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

أهدي ثمرة جهدي المتواضع...

إلى نور حياتي و بهجة أيامي... إلى من تعبت و سهرت على راحتي وسعادتي

"أمي الحنونة."

إلى من تعب وشقي لنرتاح جميعا... إلى أعظم واحن أب في الدنيا أطال الله لنا في عمره إن شاء الله إلى من قاسموني الرحم...إخوتي و أخواتي و جميع أبنائهم.

إلى أجمل هدية لي من المولى عز وجل...إلى رمز المحبة والعطاء

"زوجتي العزيزة"

إلى أجمل هدية من المولى عز وجل "بناتيخديجة ستر الرحمان و ساجدة آمنة" أحفظهما لي يا رب.. و أجعلهما سندا وعونا لي في دنياي يا رب.

إلى جميع أصدقائي و زملائي في العمل.

إلى من يعجز اللسان عن وصفهم "

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

عبد الكريم

إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على رسوله الكريم ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

أهدي ثمرة جهدي المتواضع...

إلى نور حياتي و بهجة أيامي... إلى من تعبت و سهرت على راحتى وسعادتي

"أمي الحنونة."

إلى من تعب وشقي لنرتاح جميعا... إلى أعظم واحن أب في الدنيا أطال الله لنا في عمره إن شاء الله

إلى من قاسموني الرحم... شقيقاي محمد و زوجته و إبنيه ماهر عبد الصمد و نوفل و

أخي الأصغر أيوب، شقيقتي كل من: 01- نوال و أبنائها هيثم و مايا و فخر الدين،

02- نجاه و أبنائها فريال، أكرم، ندى، محمد لقمان، 03- كلثوم و إبنتها ربحانة.

إلى أجمل هدية لي من المولى عز وجل... إلى رمز المحبة والعطاء

"زوجتي العزيزة سارة"

إلى أجمل هدية من المولى عز وجل "إبنتي جنان سرين و إبني محمد عبد العلي" أحفظهما لي يا رب.. و

أجعلهما سنداً وعوناً لي في دنياي يا رب.

إلى جميع أصدقائي و زملائي في العمل.

إلى من يعجز اللسان عن وصفهم "

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

أمير جمال الدين



المخلص:

تعتبر القروض البنكية أداة مهمة في البنوك، حيث تلعب دور هام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي عبارة عن وسيلة لتحويل رأس المال من شخص لآخر مع التزام هذا الأخير (المدين) بسداد المبلغ خلال فترة زمنية محددة، وذلك إما دفعة واحدة أو على شكل دفعات، وكذلك دفع كامل الفوائد المترتبة على هذا القرض، ومنه فإن القروض البنكية تتميز بعدة خصائص وهي: المبلغ، المدة، معدل الفائدة، الضمانات.

ويمكن تصنيف القروض التي يمنحها البنك لعملائه حسب مدتها، الغرض منها، المقترضين والضمان، وكل بنك عند منحه القروض يقوم بانتهاج سياسة للإقراض يبين فيها السياسات والإجراءات اللازمة لمنح القرض بداية من دراسة ملف، الطلب، ثم إبلاغ العميل بقرار القبول أو الرفض إلى غاية تحصيل القرض واسترداد البنك لأمواله لكن تواجه القروض عدة مخاطر، وأهمها احتمال عدم تسديد العميل للمبلغ، لذلك نجد أن البنك يقوم بعدة إجراءات ووسائل للتخفيف من حدة هذه المخاطر، وأهم هذه الوسائل هي الضمانات البنكية التي يعتبرها البنك تأمين عن الأخطار المحتملة وتمكنه من استرجاع كل أمواله أو جزء منها.

الكلمات المفتاحية: البنوك، القروض البنكية، سياسة الإقراض، ضمانات

القروض البنكية.

Résumé :

Les crédits bancaires sont un outil important dans les banques, Ils jouent un rôle important dans la réalisation du développement économique et social. Ils sont également un moyen permettant de transférer les capitaux d'une personne à une autre, ce dernier s'engageant à rembourser sa dette dans une période déterminée, soit en remboursant la totalité ou en tranches ainsi à rembourser les intérêts y afférents. De ce fait, le crédit bancaire est caractérisé par plusieurs spécificités, notamment, la somme, la durée le taux d'intérêt et les garanties. Les crédits octroyés par la banque à ses clients peuvent être spécifiés selon leurs durées, leurs objectifs, les demandeurs de crédits et la garantie. En accordant des crédits, chaque banque s'engage dans une politique de crédit dans laquelle elle démontre les politiques, les procédures nécessaires pour l'octroi des crédits en commençant par l'examen du dossier du demandeur puis l'information de l'opérateur de la décision de l'accord et/ou du refus jusqu'à l'accord du crédit et la récupération des fonds, Toutefois, les crédits sont confrontés à plusieurs risques, le plus important est l'éventuel non-remboursement par le débiteur, C'est pour cette raison que plusieurs mesures sont prises par la banque pour réduire de l'ampleur de ces risques, en particulier, les garanties bancaires considérées comme une assurance pour les éventuels risques et permettant de récupérer soit la totalité ou une partie de ses fonds.

Les Mots Clés: les banques, Les crédits bancaires, politique de prêt, garanties de prêts bancaires.

فهرس المحتويات.

الصفحة	المحتوى
VII	شكر و تقدير
VII	الإهداء
VII	الملخص
VII	فهرس المحتوى
VII	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال
VII	قائمة الملاحق
أ	مقدمة
	الفصل الأول: مفاهيم عامة حول البنوك و القروض البنكية.
2	تمهيد.
3	المبحث الأول: ماهية البنوك.
3	المطلب الأول: تعريف البنوك.
4	المطلب الثاني: وظائف البنوك.
6	المطلب الثالث: أهداف البنوك.
9	المبحث الثاني: عموميات حول القروض البنكية.
9	المطلب الأول: تعريف القروض و أهميتها.
12	المطلب الثاني: مصادر القروض البنكية.
13	المطلب الثالث: خصائص القروض البنكية.
15	المبحث الثالث: أنواع القروض البنكية.
15	المطلب الأول: تصنيف القروض حسب مدتها.
16	المطلب الثاني: تصنيف القروض حسب المقترضين (الجهة المستفيدة).
16	المطلب الثالث: تصنيف القروض حسب الأغراض.
17	المطلب الرابع: تصنيف القروض حسب الضمان

19	خلاصة الفصل.
	الفصل الثاني: سياسات وإجراءات منح القروض ومعالجة مخاطرها.
21	تمهيد.
22	المبحث الأول: سياسة الإقراض.
22	المطلب الأول: مفهوم سياسة الإقراض وأهدافها وأبعادها.
25	المطلب الثاني: مكونات سياسة الإقراض.
32	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سياسة الإقراض.
35	المبحث الثاني: الإجراءات اللازمة لطلب ومنح القروض.
35	المطلب الأول: شروط منح القروض.
39	المطلب الثاني: دراسة طلبات القروض والوثائق اللازمة لطلب القرض.
42	المطلب الثالث: التحليل المالي لمعرفة المركز المالي لطلب القرض.
50	المبحث الثالث: مخاطر القروض وضماناتها.
50	المطلب الأول: مخاطر القروض البنكية.
52	المطلب الثاني: إجراءات ووسائل الحد من المخاطر البنكية.
54	المطلب الثالث: الضمانات المصرفية.
	خلاصة الفصل.
59	الفصل الثالث: دراسة حالة على مستوى البنك الوطني الجزائري BNA.
60	تمهيد.
61	المبحث الأول: تعريف ونشأة البنك الوطني الجزائري.
61	المطلب الأول: نشأة البنك الوطني الجزائري BNA.
61	المطلب الثاني: تعريف البنك الوطني الجزائري BNA.
62	المطلب الثالث: تعريف وكالة بومرداس 645.
63	المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري.
63	المطلب الأول: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA.
67	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لوكالة بومرداس 645.
70	المطلب الثالث: أنواع القروض الممنوحة من طرف البنك الوطني الجزائري.

78	المبحث الثالث: كيفية طلب القرض لشراء مسكن عقاري.
78	المطلب الأول: شروط قبول طلب القرض العقاري.
80	المطلب الثاني: دراسة وتحليل ملف طلب لمنح القرض العقاري في BNA. وكالة بومرداس.
83	خلاصة الفصل.
	الخاتمة.
	قائمة المراجع.
	الملاحق.

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
62	توزيع موظفي وكالة بومرداس 645	1

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	عناصر السياسة الإقراضية	29
2	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA.	66
3	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة بومرداس 645.	69

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان
1	طلب قرض عقاري مدعم
2	قائمة وثائق القرض العقاري المدعم
3	طلب فتح حساب بنكي
4	محاكاة الائتمان البنكي
5	تقرير نتائج البحث عن المخاطر
6	تأمين المقترض على القرض العقاري

مقدمة:

يعتبر القطاع البنكي في أي بلد من البلدان الركيزة الأساسية والدعامة الأولى لتشجيع القطاعات الأخرى ونموها، حيث يعتبر التمويل البنكي من أهم النشاطات في أي إقتصاد.

ويعرف العالم حاليا تطورات وتحولات وفي ظل هذه التطورات برز النشاط البنكي كعامل فعال في الحياة الاقتصادية، ذلك من خلال الخدمات التي يقدمها لمختلف الأعوان الاقتصاديين وخاصة المؤسسات أو الأفراد الذين يحتاجون إلى أموال من أجل تغطية احتياجاتهم التمويلية وهذه التحولات والتطورات كبيرة من الناحية الاقتصادية، مما أدى إلى الاهتمام بشكل كبير بالبنوك التي لا يمكن الاستغناء عنها في عملية التنمية الاقتصادية.

فالبنك إذا لا يكتفي بجمع الأموال فقط بل يهتم بالبحث عن طرق استخدامها ومن أجل تحقيق ذلك يقوم البنك بوضع سياسة إقتراضية وفقا لإجراءات ومعايير محكمة.

نظرا لتزايد التعاملات الإقتصادية وتنوع وتعقد المبادلات بين الأفراد والجماعات والدول، قامت الجزائر على غرار الدول الأخرى بإدخال إصلاحات على إقتصادها والإجراءات المتخذة لتسهيل الإستثمار الوطني والأجنبي وذلك من خلال تطويرها للسوق النقدي، حيث تتعامل فيه مختلف المؤسسات المالية والنقدية كالمصارف وشركات التأمين.

يلعب الجهاز المصرفي دورا هاما في النشاط الاقتصادي لما له من تأثير على المتغيرات الاقتصادية مثل سعر الفائدة، التي بدورها تؤثر بدرجة عالية على السلوك الاقتصادي للأفراد (المودعين والمستثمرين)، لذلك نجد الكثير منهم لا يدركون أهمية الدور الذي تلعبه البنوك المركزية والبنوك التجارية، رغم أن معظم القرارات الاقتصادية لهؤلاء الأفراد تتأثر بطريقة مباشرة، مما يحدث من تغيرات داخل سياسات هذه المؤسسات المالية الهامة، حيث يتم تحديد كمية عرض النقد عن طريق البنوك المركزية، بينما تلعب البنوك

التجارية دورا هاما في توليد الائتمان (القرض)، والبنك هو عبارة عن وسيط بين الأموال التي تبحث عن استثمار وبين الاستثمار الذي يبحث عن تمويل، الذي لا يتم إلا عن طريق الإقراض، لذلك تعتبر القروض التي تقدمها البنوك من الأدوات المصرفية الفعالة للتنمية الوطنية، لكن هذه القروض لا تمنحها البنوك إلا وفقا لمنهجية البنك المتبعة لاتخاذ قرار التمويل.

بالإضافة إلى ذلك هناك دراسات وتحليلات للائتمان لابد أن تتم وعمليات تفاوض تحدث بين الطرفين (المقرض والمقترض)، كما أنه هناك إجراءات وخطوات محددة يجب أن تحدد ومتطلبات عالية، كذلك يجب أن تتوفر لمنح القروض وهو تطوير دائم تعمل عليه البنوك لإحداثه عند إدارتها لمقروض المصرفية، وهذا ما دفعنا إلى طرح الإشكالية التالية:

"ما مدى مساهمة الإجراءات و السياسات التي يتبعها البنك في عملية منح القروض".

من خلال الإشكالية العامة وحتى يتسنى لنا الإلمام بجوانب الموضوع، تطرقنا إلى طرح الأسئلة الجزئية التالية:

- ماذا نقصد بالبنوك، ما أهم الوظائف التي تقدمها وما مصادر تمويلها؟
- هل هناك إختلاف بين القروض الممنوحة للزبائن؟
- ما هي أهم الإجراءات والمعايير التي تعتمد عليها البنوك في منح القروض وما هي أهم الوسائل المستعملة لمواجهة مخاطر القروض؟
- ما هي أهم الشروط التي يعتمد عليها البنك الوطني الجزائري في منحه القرض لشراء مسكن عقاري.

الفرضيات:

و للإجابة على هذه التساؤلات نفترض ما يلي:

- البنك هو الملجأ الرئيسي للمستثمرين والمحرك الأساسي لاقتصاديات الدول.

- تختلف أنواع القروض حسب عدة معايير (مدتها، الغرض منها، المقترضين والضمان).
- يعتبر الضمان من الأدوات الفعالة القادرة على استمرارية النشاطات التمويلية الممارسة من طرف مختلف البنوك.
- يعتبر سن المقرض والدخل الثابت والمنظم الذي لا يفوق 12 ضعف من الأجر الوطني الأدنى، هما الشرطان الذي يطالب بهم البنك في طلب قرض مسكن عقاري.

أسباب إختيار الموضوع:

تعود هذه الأسباب إلى مايلي:

- الرغبة الخاصة في تناول هذا الموضوع.
- الرغبة في معرفة الدور الهام الذي تؤديه القروض في النشاط الإقتصادي.
- يندرج الموضوع ضمن مجال التخصص ويعتبر مقياس البنوك من أهم المقاييس التي تمت دراستها خلال السنة النظرية.
- الانتشار المتزايد لعمليات الائتمان البنكي وتعدد استخداماته في شتى الميادين مما يدل على أهميته البالغة، في المقابل نلاحظ زيادة هذه العمليات التي تهتم بهذا البحث وتطبيقاته

أهداف الدراسة:

- نهدف للوصول لمعرفة أهمية ودور البنوك في تفعيل النشاط الاقتصادي.
- دعم معارفنا في مجال تسيير البنوك.
- قياس وتقييم احتمال وقوع المخاطر على البنك و القروض.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في معرفة الطريقة التي تقوم بها مصلحة القروض في منحها للإئتمان، وإعطاء مفهوم واسع للبنوك وكيفية سير القروض البنكية داخل البنك ومدى فعالية القروض الموجهة للاستثمار والاستغلال، ومعرفة كل ما يحيط بعملية الإقراض من أخطار وضمانات وكيفية سيرها، والمراحل المتبعة لدراسة طلب القرض.

المنهج المتبع:

من أجل معالجة هذا البحث إعتدنا على المزج بين المنهج الوصفي والتحليلي هذا في الجزء النظري من البحث، كما إعتدنا أسلوب دراسة حالة في الجزء التطبيقي.

تقسيمات الدراسة :

من أجل إنجاز الدراسة ومعالجة الإشكالية ومحاولة الإلمام بجميع جوانب البحث، قمنا بتقسيم بحثنا إلى ثلاثة فصول تتقدمهم مقدمة وتليهم خاتمة كما يلي:

• الفصل الأول: الذي جاء بعنوان مفاهيم عامة حول البنوك والقروض البنكية

والذي قسم إلى ثلاثة مباحث، في المبحث الأول كان عنوانه ماهية البنوك والذي قسم بدوره إلى ثلاثة مطالب (المطلب 01: تعريف البنوك وأنواعها، المطلب 02: وظائف البنوك، المطلب 03: أهداف البنوك).

المبحث الثاني: جاء تحت عنوان عموميات حول القروض البنكية وقسم إلى ثلاثة مطالب (المطلب 01: تعريف القروض وأهميتها، المطلب 02: مصادر القروض البنكية، المطلب 03: خصائص القروض البنكية).

المبحث الثالث: تحت عنوان أنواع القروض البنكية وقسم إلى أربع مطالب (المطلب 01: تصنيف القروض حسب مدتها، المطلب 02: تصنيف القروض حسب المقترضين، المطلب 03: تصنيف القروض حسب الأغراض ، المطلب 04: تصنيف القروض حسب الضمان).

• **الفصل الثاني:** الذي جاء بعنوان تقنيات وإجراءات منح القروض البنكية، الذي قسم إلى ثلاثة مباحث في المبحث الأول كان عنوانه سياسات الإقراض والذي قسم بدوره إلى ثلاثة مطالب (المطلب 01: مفهوم السياسة الإقراضية وأهدافها وأبعادها، المطلب 02: عناصر ومكونات السياسة الإقراضية، المطلب 03: العوامل المؤثرة في سياسة الإقراض).

المبحث الثاني: جاء تحت عنوان الإجراءات اللازمة لطلب ومنح القروض وقسم إلى ثلاثة مطالب (المطلب 01: شروط منح القروض، المطلب 02: دراسة طلبات القروض، المطلب 03: التحليل المالي لمعرفة المركز المالي لطلب القرض).

المبحث الثالث: تحت عنوان مخاطر القروض البنكية وضماناتها و قسم إلى ثلاثة مطالب (المطلب 01: مخاطر القروض البنكية، المطلب 02: إجراءات ووسائل الحد من المخاطر البنكية، المطلب 03: الضمانات المصرفية).

• **الفصل الثالث:** الذي جاء بعنوان دراسة حالة على مستوى البنك الوطني الجزائري BNA، الذي قسم إلى ثلاثة مباحث في المبحث الأول كان عنوانه تعريف ونشأة البنك الوطني الجزائري والذي قسم بدوره إلى ثلاثة مطالب (المطلب 01: نشأة البنك الوطني الجزائري BNA، المطلب 02: تعريف البنك الوطني الجزائري BNA، المطلب 03: تعريف وكالة بومرداس 645).

المبحث الثاني: جاء تحت عنوان الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وقسم إلى ثلاثة مطالب (المطلب 01: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA، المطلب 02: الهيكل التنظيمي لوكالة بومرداس 645، المطلب 03: أنواع القروض الممنوحة من طرف البنك الوطني الجزائري).

المبحث الثالث: تحت عنوان كيفية طلب القرض لشراء مسكن عقاري و قسم إلى
ثلاثة مطالب (المطلب 01: شروط قبول طلب القرض العقاري، المطلب 02:
دراسة وتحليل ملف طلب لمنح القرض العقاري في BNA).



تمهيد:

يلعب الائتمان المصرفي دورا هاما في الاقتصاديات الحديثة، وتزداد هذه الأهمية مع تطور الإنتاج والإستهلاك (العرض و الطلب)، فالمنتج أصبح بحاجة ماسة إلى الأموال نظرا لعدم قدرته على تمويل جميع عملياته وأصبح مضطرا للإقراض وبالمقابل ساعد تطور الائتمان المدخرين على توظيف أموالهم في المصارف من خلال عروض وأشكال جديدة لكي تجذب هذه المدخرات، وبالتالي زادت من الفوائد والمزايا التي يحصلون عليها والائتمان المصرفي يتم منحه في إطار معايير تتخذها السلطة العليا في البنك وتصاغ في قرارات مكتوبة تعتبر الموجه الرئيسي للبنك في هذا المجال يصطلح على تسميتها بالسياسة الإقراضية، لذلك سنتناول في هذا الفصل مفاهيم عامة حول البنوك والقروض البنكية وذلك بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: ماهية البنوك.

إن ظهور البنوك جاء نتيجة لتطور العلاقات الإقتصادية، وفي كل مرحلة من هذا التطور ازدادت حاجة الناس إلى مثل هذه المؤسسات نظرا للوظائف التي تقوم بها ومن أبرزها قبول الودائع وتقديم القروض على مختلف أنواعها.

المطلب الأول: تعريف البنوك.

تختلف التعاريف الخاصة بالبنوك باختلاف القوانين والأنظمة التي تحكم أعماله، التي تتباين من بلد إلى آخر، كما تختلف باختلاف طبيعة نشاط هذه البنوك وشكلها القانوني، لذا فإن من الصعوبة إيجاد تعاريف شاملة لها على اختلاف أنواعها وأشكالها والقوانين التي تحكم أعمالها، ومن هذا يمكن إبراز مفهوم البنك (الجهاز المصرفي) من خلال عدة تعريفات:

1- لغة:

كلمة بنك Bank، أصلها هو الكلمة الإيطالية banco تعني مصطبة وكان يقصد بها في البداية المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور المعنى فيما بعد لكي يقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات، ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود.

أما بالعربية فيقال صرف وصارف واصرف الدنانير بدلها بدراهم أو دنائير سواها، والصراف الصيرفي جمعها صيارفة وهو يبيع النقود بنقود غيرها والصرافة أو الصيرفة هي حرفة الصيرفة هي حرفة الصراف والمصرف (وهي كلمة محدثة) وجمعها مصارف وتعني المؤسسة المالية التي تتعاطى الاقتراض والإقراض¹.

¹ تيطوم هاجر، سياسات وإجراءات منح القروض البنكية، مذكرة ماستار، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016، ص 8.

2- إقتصاديا:

البنك يقبل الأموال من الذين لديهم أموال فائضة عن حاجاتهم، وبذلك يكون مدينا لهم بقيمتها ويعيد تقديمها لآخرين يحتاجونها لكي يستفيدوا منها، وبذلك يكون دائنا لهؤلاء الآخرين بقيمتها، وبعبارة أخرى فإن الأموال التي يقرضها البنك هي أموال الناس الذين أودعوها لديه، أي ديون الناس بذمتهم وهو عند إعادة تقديم هذه الأموال لآخرين يكون قد تاجر بما لا يملكه، أي تاجر بما مدين به وهكذا فإن البنك يتأخر بالديون¹.

3- تعاريف أخرى:

- البنك عبارة عن منشأة خاصة أو عمومية تعمل على تسهيل عمليات الدفع للأفراد والمؤسسات، تقرض وتستقبل الأموال كما تدير وسائل الدفع (المركز المحلي لهذه المؤسسات)، فرع البنوك يسمح بفتح أو غلق الحساب في البنك².
- ومن كل هذا نستخلص على أن البنك هي مؤسسة مهمتها الأساسية والعادية هي الحصول من الجمهور على أموال في شكل ودائع أو في شكل آخر تستخدمها لحسابها الخاص في عملية القرض والعمليات المالية، أي ابتكار تقنيات التمويل البنكي كونه وسيط مالي.

المطلب الثاني: وظائف البنوك.

تقوم البنوك بعدة وظائف منها النقدية ومنها غير النقدية، ويمكن تقسيم هذه الوظائف إلى وظائف تقليدية (كلاسيكية)، وأخرى حديثة.

1- الوظائف التقليدية: الوظائف التقليدية القديمة التي يقدمها البنك تكمن إجماليا في النواحي التالية:

1-1- فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع على اختلاف أنواعها (تحت الطلب وادخار ولأجل، وخاصة، ولإشعار).

¹ المرجع السابق، ص 9.

² بوخالفة سارة، نعارنسية، سياسة وإجراءات منح القروض البنكية، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية، فرع محاسبة، الجزائر، 2004، ص 3.

1-2- تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة والربحية والضمان أو الأمن

ومن أهم أشكال التشغيل والاستثمار ما يلي:

- منح القروض والسلف المختلفة وفتح الحسابات الجارية المدينة.
- تحصيل الأوراق التجارية وخصمها والتسييق بضمانها.
- التعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات بيعاً أو شراء لمحففظتها أو لمصلحة عملائها.
- تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتمادات المستندية.
- التعامل بالعملات الأجنبية بيعاً وشراء والشيكات السياحية والحوالات الداخلية منها والخارجية.
- تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة، وصرف الشيكات المسحوبة عليها.
- المساهمة في إصدار أسهم وسندات شركات المساهمة.
- تأجير الخزائن الآمنة لعملائها لحفظ المجوهرات والمستندات والأشياء الثمينة.

2- الوظائف الحديثة: وتكمن فيما يلي:

- إدارة الأعمال وممتلكات العملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية من خلال دائرة مختصة هي *trust departement*.
- تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري ومما يجدر ذكره أن لكل بنك سقف محدد للإقراض في هذا المجال يجب أن لا يتجاوزه.
- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية وهذا يتجاوز بنك الإقراض لأجل قصيرة إلى الإقراض لأجل متوسطة وطويلة الأجل نسبياً¹.

ويضاف إلى هاتين المجموعتين من الوظائف الرئيسية للمصارف في المجتمعات

التي تأخذ بمبدأ التخطيط المركزي للاقتصاد (الاقتصاد الموجه) وظائف أخرى أهمها:

03- وظيفة التوزيع *Distribution*: في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي

يتم توزيع كافة الأموال اللازمة للإنتاج والمتولدة من مصادر خارجة عن المشروع نفسه عن

¹ خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، الطبعة 2، دار وائل للنشر، الاسكندرية، مصر، 2000، ص 36.

طريق المصرف، ويتم ذلك عادة بالطرق الائتمانية ولا توجد أي مؤسسة أخرى غير المصارف تزاوّل هذا النشاط في ظل ذلك النظام.

04- وظيفة الإشراف والرقابة Super vision and control: تتولى المصارف في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة التي استخدمتها مع متابعة هذه الأموال للتأكد من أنها تستخدم فيما رصدت له من أغراض، وللتأكد من مدى ما حققه استخدامهما من أهداف محددة مسبقا للمشروعات التي استخدمتها¹.

المطلب الثالث: أهداف البنوك.

إن الأهداف المسطرة للبنوك لا تقتصر على مجرد تحقيق العوائد في شكل فوائد وعمولات، بل تمتد لتضم أيضا الاستمرارية، النمو والتوسع وغيرها، ويجب أن ينظروا إلى الأهداف التي يراد تحقيقها من عدة زوايا: مالية، إنتاجية وتسويقية وتوسيعية، حتى يتسنى له تحقيق مكانة في السوق البنكية التي تتميز بشدة المنافسة.

1- من الناحية الإنتاجية:

- تخفيض تكاليف تحقيق الخدمات البنكية وتقديمها.
- تحسين الخدمات البنكية تماشيا مع متطلبات زبائنه وميولهم.
- ابتكار خدمات بنكية جديدة تستجيب لرغبات الأفراد والمؤسسات.
- الاستغلال الأمثل للأصول المادية والمالية والبشرية والتكنولوجية التي بحوزة البنك².

2- من الناحية التسويقية: تحسين سمعة البنك من خلال:

- تحسين مستوى الخدمات المصرفية وتوسيع قاعدتها.
- تطوير أساليب أداء وتقديم الخدمات المصرفية نحو العملاء المصرفيين.
- رفع الوعي المصرفي خصوصا لدى موظفي البنك.

¹ المرجع السابق، ص 36.

² فضيل فارس، التقنيات البنكية محاضرات وتطبيقات، الجزء 1، الطبعة 1، مطبعة الموساك رشيد، القبة، الجزائر 2013، ص ص 25-26.

- القيام بإجراء بحوث التسويق يكون هدفه معرفة احتياجات الزبائن المتنوعة وخدمتها بكفاءة عالية من أجل إرضائهم.
- إجراء دراسات مفصلة وعميقة حول الأسواق البنكية من أجل تحديد الأسواق الأكثر ربحية، واكتشاف الفرص فيها التي يجب استهدافها.
- المساهمة في تحقيق عمليات الابتكار والتجديد والتطوير البنكي من خلال ابتكار وتطوير خدمات بنكية وتقديمها على أكمل وجه للزبائن.
- إن وضع سياسة تسويقية واضحة تتماشى والخصائص التي تميز البنك، قد يؤدي إلى تحقيق الميزة التنافسية له من خلال إما التميز بتحقيق خدمات بنكية بتكلفة أقل أو تمييز الخدمات البنكية من حيث جودتها والإبداع التكنولوجي الذي يميزها، أو من خلال النوعين معا.

3- من الناحية المالية:

- تعظيم العوائد في شكل فوائد وعمولات وغيرها وذلك من خلال زيادة حجم القروض المتنوعة ومختلف التسهيلات الائتمانية وزيادة حجم التوظيفات والاستثمار في الأوراق المالية¹.
- يهدف البنك إلى هدف الاستمرار في اقتطاع جزء من العوائد بغرض تفعيل مستوى الاحتياطات حيث كلما زادت هذه الاحتياطات كلما زاد مستوى ثقة المودعين في البنك الذي يتعاملون معه ومن ثم زيادة الطمأنينة والأمان لديهم.
- تحقيق التوافق بين السيولة والربحية في آن واحد.
- قيام البنك بالتوسع في الاستثمار المتعلق بالاككتاب على الأوراق المالية قصيرة الأجل كالسندات الحكومية، وأيضاً بالاككتاب على الأوراق المالية طويلة الأجل حيث كل ذلك يؤدي إلى تدعيم العمل البنكي الاستثماري.

¹ المرجع السابق ، ص ص 27- 29.

- تحسين صورة البنك لدى مختلف الأعوان الاقتصاديين ومن ثم مركزه المالي من خلال تعظيم قيمة أسهمه في سوق الأوراق المالية.

4- من الناحية التوسعية:

- امتلاك القدرة التنافسية، باعتبار أن هذا الهدف الاستراتيجي هو وسيلة إستراتيجية تسمح له بمجابهة والحفاظ على المكانة ضمن السوق البنكية التي تتسم بالمنافسة بين البنوك.
- يهدف البنك إلى توسيع نشاطه من خلال الانتشار المدروس، وذلك عبر فتح المزيد من الوكالات لتمس أنشطته وتوسيع تقديم مختلف خدماته ومن ثم زيادة عدد الزبائن وتنوعهم في الدولة الأصلية التي يتواجد بها ويمارس فيها أعماله البنكية.
- توسيع النشاط خارج الدولة الأصلية من خلال تكريس التدويل البنكي.
- يمكن أن يطمح البنك إلى الاستثمار في نشاطات أخرى غير العمل البنكي¹.

¹ المرجع السابق ، ص 30، ص 31.

المبحث الثاني: عموميات حول القروض البنكية.

تلعب القروض البنكية دورا هاما في التنمية الاقتصادية وذلك لأنها تعتبر الممول الرئيسي لكافة المؤسسات التي تعاني من عجز مالي وكذلك لأنها تمكن الأفراد من النهوض بمشاريعهم والاستمرار فيها.

المطلب الأول: تعريف القروض وأهميتها.

تعتبر القروض وسيلة لتحويل رأس المال من شخص لآخر، إذا أحسن توجيهه فإنه يلعب دور حاسما في الازدهار الاقتصادي للبلاد، من المؤكد أن له فعالية كبيرة وأهداف واسعة في تمويل التجارة وسوف نوضح هذه الفعالية والأهمية من خلال النقاط التالية:

1- تعريف القروض:

باللغات الأوروبية أصل كلمة قرض "Credit" جاءت من الكلمة اللاتينية "Credium" المشتقة من الفعل اللاتيني "Credere" الذي يعني يعتقد "Croire"¹.

كما تعرف القروض بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات المالية والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها، والعمولات المستحقة عليها والمصارف دفعة واحدة وعلى أقساط في تواريخ محددة، وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر².

جاء تعريف القرض في المادة 112 من قانون النقد والقرض 90-10، التي تنص على أنها " كل عقد يقوم بموجبه شخص يسمى الدائن بمنح أموال إلى شخص آخر يسمى المدين، أو يعده بمنحه إياه أو يلتزم بضمان أمام الآخرين وذلك مقابل الحصول على

¹ شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 90.
² عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها و ادارتها، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 103-104.

فائدة، كما يعتبر كل من الائتمان التجاري وعمليات التأجير المقيدة بخيار الشراء من عمليات القرض¹.

من التعاريف السابقة يمكن القول أن عملية الإقراض تركز على أربعة عناصر أساسية هي:

- **الثقة:** إن منح القرض هو منح الثقة، حيث أن البنك يمنح ثقته في المقترض بأنه سوف يحترم التزاماته ويسدد مستحقاته في آجال محددة.
- **الفرق الزمني:** الإقراض هو مبادلة مال حاضر بوعده وفاء، حيث يتنازل أحد الطرفين (مؤقتا) للآخر عن مال، على أمل استعادته منه مستقبلا، فينجم عن ذلك فارق زمني أو فجوة زمنية ما بين منح الأموال وبين استرجاعها.
- **الفرق الزمني:** الإقراض هو مبادلة مال حاضر بوعده وفاء، حيث يتنازل أحد الطرفين (مؤقتا) للآخر عن مال، على أمل استعادته منه مستقبلا، فينجم عن ذلك فارق زمني أو فجوة زمنية ما بين منح الأموال وبين استرجاعها.
- **عائد القرض:** ويسمى كذلك ثمن القرض، فهو المقابل الذي يتحصل عليه البنك لتغطية عنصر الفارق الزمني والخطر، ويتناسب العائد طرديا مع مبلغ القرض ومدته وكذا المخاطر التي تحيط بعملية الإقراض².

2- أهمية القروض البنكية:

سننطلق إلى أهمية القروض البنكية من خلال النقاط التالية:

- تعتبر القروض المصرفية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته، إذ تمثل الجانب الأكبر من استخداماته، ولذلك تولي البنوك التجارية القروض المصرفية عناية خاصة.

¹ الجريدة الرسمية الجزائرية، قانون النقد والقرض المؤرخ في 14/4/1990، العدد 16، المادة 112.
² بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 109.

- تعد القروض المصرفية التي تعطيها البنوك التجارية من العوامل الهامة لعملية خلق الائتمان والتي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتبادل، كما أن منح القروض يمكن البنوك من الإسهام في النشاط الاقتصادي وتقدمه ورخاء المجتمع الذي تخدمه¹.
- إن القروض تلعب دور هاماً في الاقتصاد الوطني إذ تقوم بزيادة الطاقة الإنتاجية عن طريق استثمار الأموال المقترضة في مشاريع إنتاجية ذات عوائد مرتفعة فالقروض تعتبر وسيلة للبنوك لاستثمار مواردها المالية وعدم إبقائها جامدة.
- كما تعتبر وسيلة لتحويل رأس المال من شخص لآخر.
- تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود والوفاء بالدين.
- المساهمة في النمو والازدهار الاقتصادي للبلاد، من خلال الاستفادة من السيولة الزائدة المحصل عليها من القروض في تمويل الصناعة والزراعة والنشاطات الحرفية واستغلال الأموال في الإنتاج والذي يؤدي بالزيادة في إنتاجية التوزيع أرس المال.
- القضاء على التضخم وذلك من خلال امتصاص الزيادة في القدرة الشرائية المخصصة للاستهلاك.
- القروض تمثل إيرادات للبنك اثر تحويل السيولة للزبائن مقابل إيداع ضمانات في ميعاد استحقاق يحدده.
- منع الاكتمار، فعن طريق القروض تتحول المبالغ المكتتزة إلى ادخارات.
- يهدف الجهاز المصرفي عن طريق القروض إلى تنمية السوق النقدية، وذلك بزيادة العرض من الأوراق التجارية والمالية والسندات وتشجيع الأفراد على التعامل مع هذه الأسواق.
- القروض تلعب دور كبيراً في اقتصاديات الدول المتقدمة وتلعب دور هاماً في تنمية الدول المتخلفة والنامية، كما تساهم القروض في القضاء على البطالة لأنها تتيح فرص العمل².

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 104-105.

² اسماعيل احمد منشأوي، عبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، 2002، ص 254.

المطلب الثاني: مصادر القروض البنكية.

تتمثل مصادر القروض فيما يلي:

1- الودائع:

تعتبر الودائع المصدر الرئيسي لمكونات المصارف خاصة المصارف التجارية والودائع عبارة عن ديون مستحقة لأصحابها على ذمة المصارف، وأن هذه الديون نقود يمكن استخدامها لإبرام الذمم أو الديون في الوقت نفسه، علما بأن الودائع لا تنشأ نتيجة لإيداع الأفراد لأموالهم لدى المصارف فقط، وإنما تنشأ أيضا نتيجة لإقراض المصارف للأفراد ويمكن تقسيم الودائع إلى الأنواع الآتية:

1-1- الودائع الجارية (تحت الطلب):

الوديعة الجارية عبارة عن مبلغ معين من المال يودع لدى المصرف المركزي ويتعهد المصرف بدفعه في أي وقت يشاء فيه صاحب الوديعة سحب كامل وديعته أو جزء منها، والودائع الجارية تشكل مصدرا أساسيا لسيولة المصارف وأهميتها النسبية من إجمالي الودائع لدى المصارف، تحدد قدرة المصرف في التوسع أو الانكماش في منح الائتمان.

1-2- الودائع الثابتة (لأجل):

هي الودائع التي يلتزم المصرف بموجبها بالدفع في وقت لاحق على إيداعها، يتم الاتفاق على هذا الوقت بين المودع والمصرف، والودائع الثابتة نوعان هما الودائع الثابتة لأجل والودائع الثابتة بإخطار.

1-2-1- الودائع الثابتة لأجل: تعد التزاما من المصرف بالدفع لمبلغ الوديعة بعد انقضاء

الفترة المتفق عليها ويدفع المصرف عنها سعر الفائدة للمودع.

1-2-2- الوديعة الثابتة بإخطار: فإنها تقضي التزام المودع بإخطار أو إشعار المصرف

بالسحب قبل وقت مناسب من تاريخ سحبها، ويدفع المصرف أيضا سعر فائدة لأن المودع في كلا الحالتين يضحى بحرية سحب وديعته عن الطلب لكنه يتلقى لقاء تضحيته سعر فائدة مصرفي.

1-3- ودائع لأجل:

هي ودائع تودع لدى المصارف أو صناديق البريد ويحصل أصحابها على دفاتر تقيد فيها دفعات الإيداع والسحب، وتقرض المصارف حدا أقصى لمبلغ الوديعة وتدفع عنها أسعار فائدة محددة مسبقا، ومعظم هذه الودائع شخصية وأهميتها متواضعة بالقياس إلى أنواع الودائع الأخرى.

كما أن الودائع بأنواعها المذكورة لا تقتصر على الأفراد والمشروعات فحسب بل تتعدى ذلك إلى الحكومات والهيئات الرسمية وشبه الرسمية¹.

2- القروض المصرفية:

تعتبر من أهم مصادر الأموال إضافة إلى الودائع حيث يمكن للمصارف التجارية أن تلجأ عند الحاجة إلى الاقتراض من المصرف المركزي باعتباره الملجأ الأخير لها، وذلك ضمن شروط معينة توضح من طرف هذا الأخير وكذلك يمكن للمصرف التجاري أن يلجأ إلى المصارف الأخرى عندما يحتاج إلى أموال للتوظيف أو عندما يواجه عجزا في السيولة، كما يمكن للمصرف أن يلجأ إلى الاقتراض من الأسواق النقدية والمالية².

3- السوق النقدية والمالية:

تهدف هذه الأسواق إلى إجراء تفاوضات حول القروض تتم هذه المفاوضات بتقديم الزبون طلب يحدد فيه مقدار القرض الذي يريده، وبعد مدة يتلقى هذا الأخير إشعارا بقبول أو عدم قبول طلبه، والسوق النقدية تتفاوض فقط حول لقروض طويلة الأجل والأخيرة هذه مفروضة بشروط والتي يتم تسديدها على الأقل خمس سنوات³.

المطلب الثالث: خصائص القروض البنكية.

تتميز القروض البنكية بالخصائص التالية:

1- المبلغ: يمثل قيمة القرض أو الأموال التي تمنح أو يتضمنها القرض.

¹ عقيل جاسم عبد الله، النقود والبنوك، دار الحامد، عمان، 1999، ص 246-253.

² عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، مرجع سابق، ص 106.

³ تيطوم هاجر، مرجع سبق ذكره، ص 20.

2- **المدة:** هي الأجل أو الفترة التي يضع فيها البنك المال تحت حوزة عامله ويكون بعد نهايتها المستفيد من القرض ملزما بالتسديد وهي تصنف إلى ثلاثة أقسام:

2-1- **المدة القصيرة:** تتراوح بين ثمانية عشر شهرا وستين حسب القانون الجزائري.

2-2- **المدة المتوسطة:** تتراوح بين ثمانية عشر شهرا وسبع سنوات.

2-3- **المدة الطويلة:** تتراوح بين سبع سنوات على الأقل وعشرين سنة على الأكثر¹.

03- **معدل الفائدة:** يختلف هذا المعدل باختلاف نوع القرض وكذلك الجهة التي تمنحه ومن أهم العوامل التي تتدخل في تحديد هذا المعدل نجد:

- قيمة القرض.
 - مدة القرض.
 - مرونة القرض.
 - المنافسة.
 - درجة المخاطر.
 - تكاليف القرض.
 - تدخل البنك المركزي بتحديد الحد الأعلى والأدنى لقيمة القرض.
- 04- **الضمانات:** تكون إما عينية أو شخصية، سنتعرف عليها لاحقا².

¹ طاهر حيدر حيدر، مبادئ الاستثمار، الطبعة الثانية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 1997، ص61.

² شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص28.

المبحث الثالث: أنواع القروض البنكية.

إن القروض التي يمنحها البنك لعملائه تصنف وفق معايير عديدة ومقاييس متنوعة، ومن ثم يمكن تصنيف هذه القروض وفق مدتها، وتبعاً للمقترضين (الزبائن) الأغراض التي تستخدم فيها، وكذلك الضمانات المقدمة.

المطلب الأول: تصنيف القروض حسب مدتها.

التصنيف حسب المدة هو التصنيف الرئيسي للقروض والأكثر شيوعاً ويفيد هذا التمييز في الترتيبات المالية الخاصة بالسيولة والموازنة مع الودائع والربحية، وتنقسم القروض حسب هذا المعيار إلى قروض قصيرة الأجل، قروض متوسطة الأجل، قروض طويلة الأجل، وتكون عادة مرتبطة بالقرض أو القصد من الاقتراض.

1- القروض القصيرة الأجل (قروض الاستغلال): مدتها عادة لا تزيد عن السنة والغرض منها أساساً هو تمويل الجانب الاستغلالي أو النشاط التجاري للمؤسسة وتستخدم هذه القروض في تمويل التكاليف العادية والدائمة للإنتاج وضروريات الصندوق، تستحق عادة عندما تحصل المؤسسات على موارد مالية من بيع منتجاتها وتمنح غالباً هذه القروض من مدخرات وودائع العملاء، تأخذ عامة القروض قصيرة الأجل الأشكال التالية:¹

- خصم السندات الخاصة والعامة.
- قروض على الحساب الجاري.
- قروض بالتعبئة ديون تجارية.
- القروض بالموافقة.

2- القروض الطويلة الأجل (قروض الاستثمار): هي القروض التي تزيد مدتها عن خمس سنوات، وهي تلك القروض الموجهة لتمويل استثمارات المؤسسة وتكوين رأس المال الثابت (كالمباني والمعدات التي تدخل في العملية الإنتاجية اليومية والتي لا تتوي المؤسسة بيعها) فهذا يتطلب تمويلاً استثمارياً ولفترة طويلة من موارد لها صفة ادخارية والقروض طويلة

¹ بخراز يعدل فريدة، مرجع سبق ذكره، ص110.

الأجل هي التي تستجيب لهذا النوع من التمويل ولا تتولاه البنوك المتخصصة (كبنوك التنمية، والبنوك العقارية، البنوك التي تمويل مشاريع الإسكان استصلاح الأراضي وبناء المصانع).

3- قروض متوسطة الأجل: يمتد أجلها إلى خمس سنوات وميدانها هو تمويل الحالات التي تقع بين الاستعمالين السابقين، أي حالات تجديد أو تحسين رأس المال الثابت (كتمويل مشتريات المعدات، والمكائن).

المطلب الثاني: تصنيف القروض حسب المقترضين (الجهة المستفيدة).

تنقسم القروض طبقاً لهذا المعيار إلى¹:

- قروض للأفراد وقروض للشركات والبنوك الأخرى.
- قروض للقطاع الخاص، قروض للحكومة والقطاع العام.
- قروض المستهلكين، وقروض للمنتجين وأصحاب الأعمال.
- قروض للعملاء وقروض للآخرين.

ويمكن تصنيف القروض حسب هذا المعيار إلى قروض خاصة وقروض عامة، فإذا كان المقترض فرداً أو شركة فالقرض خاص، أما القرض العام فيكون عندما تقترض الدولة (الولاية، البلدية، الدائرة)، وكقاعدة عامة يفترض أن القرض العام جدير بالثقة وأن وفائه في حكم المضمون².

المطلب الثالث: تصنيف القروض حسب الأغراض.

تنقسم القروض طبقاً لهذا المعيار إلى:

- القروض الاستهلاكية: تستخدم في الحصول على سلع للاستهلاك الشخصي، أو لدفع مصروفات مفاجئة ولا يمكن للدخل الحالي للمقترض من مواجهتها، ويتم سدادها من

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره ، ص 110.

² شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص 91.

دخل المقرض في المستقبل أو تصفية لبعض من ممتلكاته، وتقدم ضمانات لها مثل الأوراق المالية أو الرهن العقاري.

• **القروض الإنتاجية:** هي تلك القروض الممنوحة لآجال قصيرة للمزارعين والمنتجين، للتجار، لتمويل عملياتهم الإنتاجية والتجارية، وتختلف البنوك في اهتمامها بهذا النوع من القروض، فمنها ما يتخصص في تمويل الزراعة والحصاد ومنها ما يفضل أنشطة أخرى.

• **القروض الإستثمارية:** تمنح القروض الإستثمارية لبنوك الإستثمار وشركات الإستثمار لتمويل اكتتابها في سندات وأسهم جديدة، وتمنح القروض الإستثمارية في شكل قروض مستحقة عند الطلب، أو بأجل لسامسة الأوراق المالية، وتمنح أيضا للأفراد لتمويل جزء من مشترياتهم للأوراق المالية¹.

المطلب الرابع: تصنيف القروض حسب الضمان.

البنك عندما يقرض فهو يريد ضمانا بأن ما أقرضه سيستعيده، وهذا أمر طبيعي بل واجب على البنك لأن الأموال التي يقرضها هي أموال الناس (الودائع) الموكولة له، ولا بد أن يعيد الأمانات إلى أهلها يوما ما، وبالتالي تصنف القروض حسب هذا المعيار إلى:

• **قروض مضمونة:** الضمانات التي يطلبها البنك عند تقديمه القرض نوعان: ضمانات شخصية، وضمانات عينية، فالضمانات الشخصية تمنح دون ضمان عيني أو مادي، بل يعتمد البنك على مكانة المركز المالي للعميل، كما يستند إلى مجرد الثقة في الشخص المقرض أي إلى عناصر معنوية كالسمعة المشرفة والملاءة، أما الضمانات العينية (الحقيقية) فتعني وجوب تقديم أشياء مادية على سبيل الرهن والذي يضمن تسديد الدين في

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 113، ص 114، ص 115.

الأجل المحدد ومن ثم ينبغي أن تكون القيمة السوقية للأصل المرهون أكبر من قيمة القرض¹.

• قروض غير مضمونة: عادة ما يقدم القرض بدون رهن للمقترضين المعروفين بجديتهم في التعامل والتزامهم بمقتضيات الاتفاق، وعادة ما تكون مراكزهم المالية قوية ومن عملاء دائمين الذين يحتفظون بقدر ملائم من الودائع لدى البنك المقرض².

¹ شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص 91.
² منير إبراهيم الهندي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، 1996، ص 211.

خلاصة:

إن البنوك تساعد الدولة على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأهم العمليات التي تقوم بها البنوك هي جمع الأموال الفائضة من الأفراد والمؤسسات واستثمارها في الأوراق المالية أو إقراضها للمؤسسات الاقتصادية والأفراد التي تحتاجها حيث يتم استعمالها في مختلف العمليات الإنتاجية والتوزيعية التي من شأنها النهوض بالاقتصاد، فهي عبارة عن وسيط مالي بين أصحاب الفائض (المقرضين) وأصحاب العجز (المقترضين).

وتسعى البنوك التجارية لتحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية المتمثلة أساسا في تحقيق الربحية عند منحها للقرض الذي يعتبر بدوره وسيلة لتحويل أرس المال من شخص لآخر، وإذا تم استعماله على أكمل وجه ساهم في ازدهار اقتصاد البلاد وفي تمويل التجارة، وتحقيق السيولة اللازمة وكذا تحقيق الأمان للمودعين.

الفصل الثاني

تمهيد:

يعتبر القرض البنكي في غاية الأهمية والأكثر جاذبية لإدارة البنك التجاري والمؤسسات المالية إذ نجد أن الائتمان البنكي يقوم في وقتنا الحاضر بعدة وظائف هامة في الحياة الاقتصادية، فعلى مستوى البنوك هو بمثابة استثمار يمكن من خلاله تحقيق جزء كبير من الأرباح، أما على مستوى الاقتصاد فهو نشاط اقتصادي في غاية الأهمية له تأثير متشابك الأبعاد للاقتصاد الوطني وعليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتقائه.

لذلك سنتناول في هذا الفصل: سياسات وإجراءات منح القروض ومعالجة مخاطرها وذلك وفق ثلاث مباحث.

المبحث الأول: سياسة الإقراض.

إن ظهور البنوك جاء نتيجة لتطور العلاقات الإقتصادية، وفي كل مرحلة من هذا التطور ازدادت حاجة الناس إلى مثل هذه المؤسسات نظرا للوظائف التي تقوم بها ومن أبرزها قبول الودائع وتقديم القروض على مختلف أنواعها.

المطلب الأول: مفهوم سياسة الإقراض وأهدافها وأبعادها.

السياسة الإقراضية هي الوسيلة الأساسية التي تقود بها الإدارة العليا نشاط الإقراض، بطريقة تتماشى والأهداف الإستراتيجية للبنك، عندما يقوم البنك بوضع سياسة له للإقراض لابد وأن يوضح فيها المجالات التي يقدم لها القروض ونوعيات العملاء الذين يتعامل معهم، والشروط السياسية للأنواع المختلفة من القروض والسلطات الإدارية التي لها حق منح القروض وحدودها.

1- مفهوم سياسة الإقراض.

تعتبر السياسة الإقراضية للبنك عن مجموعة الأسس والمعايير والشروط التي يتم مراعاتها في إطار السياسة الإقراضية العامة التي يحددها البنك المركزي لإدارة محافظ الائتمان بهدف تحقيق النمو الاقتصادي المنشود، وتوفير عوائد مناسبة للمصارف بأقل تكاليف وأدنى مخاطر ممكنة¹.

وتعرف السياسة الإقراضية على أنها الإطار العام الذي يضم مجموعة من المبادئ تنظم عملية دراسة وإقرار ومنح ومتابعة التسهيلات المصرفية والمجالات وعناصر

¹ محمد عبادي، دراسة قياسية لمحددات السياسة الإقراضية للمصارف الجزائرية خلال الفترة 1989/2000، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 3، العدد 2، ميله، الجزائر، 2017، ص 239.

التكلفة والحدود الزمنية والشروط وهي مرنة قادرة على التكيف مع المتغيرات والعوامل المؤثرة على النشاط المصرفي¹.

ويقصد بالسياسة الإقراضية كذلك على أنها مجموعة من القواعد والقوانين والإجراءات التي تنظم العمليات الإقراضية وتعد المرجع الرئيسي في فهم كيفية ممارسة النشاط الائتماني ومرجعا للعاملين في البنك لتحديد صلاحيتهم².

وتعرف السياسة الإقراضية على أنها مجموعة المبادئ والأسس التي تنظم أسلوب دراسة ومنح التسهيلات الإقراضية، وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها (الحدود)، وأنواعها وآجالها الزمنية و شروطها³.

نستنتج أن السياسة الإقراضية للبنك هي جميع الإجراءات والتدابير التي تصدر من البنك، على جميع عملياتها الإقراضية، سواء كانت متابعة أو منح أو دراسة.

2- أهداف وأهمية السياسة الإقراضية.

إن الهدف الرئيسي من وضع السياسة الإقراضية للمصرف التجاري، هو إيجاد إطار عام وعوامل محددة يسترشد بها مسئولو الائتمان عند اتخاذهم للقرارات الخاصة بمنح التسهيلات الإقراضية أو عدم منحها بالإضافة إلى كونها أداة تساعد الإدارة في تحديد وتخطيط أهدافها وفي الرقابة عليها، حيث أن وجود مثل هذه العوامل يشكل ضمانا لوحدة العمل في البنك، وإن غيابها يؤدي إلى اختلاف في أسس اتخاذ القرارات الممكنة، ومن خلال هذا نقول أن للسياسة الإقراضية عدة أهداف تعمل على تحقيقها وتتمثل فيما يلي:

¹ شيلق رابح، أثر الديون المتعثرة و انعكاساتها على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية الجزائرية، رسالة دكتوراه، الكلية، جامعة غرداية، الجزائر، 2020، ص 39.

² زياد جلال الدماغ، إطار مقترح لتطوير السياسة الإقراضية لدعم عمليات التمويل في المصارف -دراسة تطبيقية على المصارف في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2005، ص 09.

³ صلاح الدين حسن السبسي، قضايا مصرفية معاصرة، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2001، ص 2.

- منع التضارب في اتخاذ القرارات داخل البنك، وإيجاد قدر من وحدة الفكر والتنسيق والفهم المشترك بين البنك وعملائه.¹
- المساهمة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة والمتمثلة في تنويع مصادر الدخل وزيادة الإنتاج والاستهلاك، وتوزيع الموارد المالية على مختلف الأنشطة الاقتصادية وتشغيل الطاقات العاطلة وتسهيل وتنمية عمليات التبادل التجاري.
- تحقيق عائد مناسب من توظيف الأموال المتاحة للمصارف التجارية في ظل الالتزام بالسياسات المعتمدة لذلك.
- المحافظة على نسبة السيولة لدى المصارف التجارية ضمن حدود السيولة الآمنة والسيولة القانونية.
- تلبية طلبات زبائن المصارف التجارية من القروض والتسهيلات الإقراضية النقدية وغير النقدية واستخدامها في الأغراض المسموح بها قانونا.
- التوافق بين المصارف وبين السياسة الاقتصادية للدولة من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية.²

3- أبعاد السياسة الإقراضية.

إن للسياسة الإقراضية أبعاد حاکمة للعمل الائتماني ويمكن تصور هذه الأبعاد كما يلي:

- الحجم الإجمالي للائتمان والسقوف الإقراضية المحددة لكل نوع لعدم تجاوزها لكل عميل و لكل نشاط سواء بالنسبة للبنك أو لما يفرضه البنك المركزي.
- النسب التسليفية لكل نوع من أنواع الضمانات.

¹ عبادي محمد، دور السياسة الإقراضية للبنوك التجارية في تنشيط الاستثمارات في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1989/2009، رسالة دكتوراة، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2012، ص131.

² محمد عبادي، دور السياسة الإقراضية للبنوك التجارية في تنشيط الاستثمارات في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1989/2009، مرجع سبق ذكره ص 239.

- المجالات ذات الأولوية التي يرغب البنك في إقراضها والمجالات المحظور إقراضها.

- السلطات الإقراضية المخصصة لكل مستوى من مستويات اتخاذ القرار.
- أسعار الفائدة والعمولات.

- القواعد والإجراءات ونظم منح الائتمان¹.

المطلب الثاني: مكونات سياسة الإقراض.

السياسة الإقراضية للبنك يجب أن تشمل على كافة العناصر المتعلقة بتنظيم نشاط البنك الائتماني وتتمثل هذه العناصر فيما يلي:

1- عناصر السياسة الإقراضية.

تتلخص وظائف البنك التقليدية في وظيفتين، هما قبول الودائع ومنح التسهيلات المصرفية فالودائع الموجودة في البنك ينبغي استثمارها في مجالات مربحة، في نفس الوقت يجب مراعاة متطلبات السيولة، ذلك لمجابهة طلبات السحب المتوقعة وغير المتوقعة لأصحاب الودائع بمختلف أنواعها.

وسوف نناقش فيما يلي عناصر السياسة الإقراضية بشكل من التفصيل:

1-1- عنصر الأمان.

يعود ظهور هذا المبدأ إلى ثقة إدارة البنك بأن كل القروض التي تمنحها للعملاء سوف يتم سدادها في الوقت المحدد، ويتم منح القرض بالاعتماد على سمعة العميل وانتظام العمل في سداد الالتزامات هذا من جهة، ومن جهة أخرى فمن الضروري الاعتماد على كفاءة وخبرة القائمين على المؤسسة المقترضة ومدى نجاح أعمالها، كذا مكانتها في السوق

¹ وائل محمد احمد محمد مصطفى، انعكاسات مشكلة التعثر على سياسات الائتمان في الجهاز المصرفي 2000 ، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2005، ص 82.

إضافة إلى مركزها المالي وظروف عملها، أي بصفة عامة كل ما يتعلق بالمحيط الداخلي والخارجي لطالب القرض وفاعلية.¹

ويتوفر عنصر الأمان لدى المصارف عندما يتأكد من أن القروض التي يمنحها للعملاء سوف يتم تسديدها في وقتها المحدد وينبغي للتوصل إلى ذلك دراسة:

- أهلية المقترض.
- السمعة التجارية للمقترض ومدة انتظامه في الوفاء بالتزاماته.
- المركز المالي وملائمتها ومدى توازن هيكلها التمويلي.
- مدة القرض فكلما كانت أقل كلما أدى إلى حسن التقدير وتجنب المخاطر.

1-2- عنصر الربحية.

تسعى إدارة البنك دائما إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لأصحاب البنك، إذ إن المعيار الأساسي لمدى كفاءة الإدارة هو حجم الأرباح التي تحققها، فإذا حققت الإدارة أرباحا أكثر فإن ذلك يعني أنها أكفأ من غيرها، ولا يجب أن ننسى أن الوظيفة الرئيسية لإدارة البنك التجاري هي تحقيق الأرباح.²

كما أن البنك عند تحديد معدلات الأرباح أو عائد نشاطه، ينظر إلى المجموع العام لعملياته المصرفية، وليس فقط لما ينشأ عن عملية ائتمانية بعينها، بل كثيرا ما يتجاوز هذه العملية لعميل معين، إلى مجموع العمليات التي يقوم بها لنفس العميل، ومن ثم يحدث عمليا أن يقبل البنك تنفيذ عملية معينة ذات ربحية محدودة مراعاة للربح الإجمالي الكبير الذي يحصل عليه من نفس العميل من العمليات الأخرى التي يقوم بها له، ولتحقيق الأرباح يعني أن تكون إيرادات المصرف والمتمثلة في:

¹ شيلق رابح، أثر الديون المتعثرة و انعكاساتها على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 46.

² شيلق رابح، أثر الديون المتعثرة و انعكاساتها على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 46.

- الفوائد الدائنة على التسهيلات الإقراضية.
- العملات الدائنة التي تتقاضاها المصارف نظير خدماتها التي تقدمها للآخرين.
- أتعاب الخدمات التي تقدمها المصارف كالاستشارات وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.
- فروقات العملة الأجنبية هي الأرباح المحققة من شراء وبيع العملات الأجنبية.
- إيرادات أخرى مثل عوائد الاستثمارات في الأوراق المالية.¹

1-3- عنصر السيولة.

يقصد بالسيولة على أنها عبارة عن قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل وبسرعة وبدون خسارة في القيمة حيث تستخدم هذه النقدية في تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم، وتقديم الائتمان في شكل قروض وسلفيات لخدمة المجتمع.²

يعني احتفاظ المصرف بمركز مالي يتصف بالسيولة، أي توفر قدر كاف من الأموال السائلة لدى المصرف، النقدية والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية إما بالبيع أو بالاقتراض، لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخر، وهدف السيولة دقيق لأنه يستلزم الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة للمصرف وهو أمر قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية ويبقى على إدارة المصرف الناجحة مهمة الموازنة بين هدي الربحية والسيولة تعتمد سيولة المصرف على عدة عوامل منها:³

¹ لما محمد جميل عمر، المخاطر المصرفية وأثرها على التسهيلات الإقراضية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الاقتصاد،

جامعة آل البيت، فلسطين، 2002، ص 37.

² عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية: السياسات المصرفية تحليل القوائم المالية، الجوانب التنظيمية والتطبيقية- البنوك العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 9.

³ عبد العزيز الدغيم، ماهر الأمين، إيمان انجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقتراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العملية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 21، العدد 03، سوريا، 2005، ص 19.

- **مدى ثبات الودائع:** يجب على العميل ألا يسحب ودائعه قبل موعد الاستحقاق لأن ذلك يخل ببنود، الاتفاقية المبرمة فإذا استلزم ذلك يلجأ المصرف إلى كسر الوديعة مع خصم الفوائد عليه وأن يعطي قرضاً بفائدة أعلى لكن مع احتفاظه بالوديعة كضمان.
 - **قصر مدة التسهيلات الإقراضية الممنوحة** كلما قصرت مدة التسهيلات التي يمنحها المصرف كلما أدى إلى اطمئنانه لأن التغيرات والتقلبات تحدث في المدى البعيد.
- حيث أن المصارف تعمل على زيادة سيولة المصرف من خلال جذب العملاء حيث لو أن السيولة قليلة تقوم برفع أسعار الفائدة للعملاء لوضع أموالهم في المصارف يؤدي ذلك إلى زيادة الموارد العاطلة وكانت غير مؤثرة وسيؤدي ذلك إلى حدوث انتعاش في الاقتصاد.

1-4- عنصر التناسب.

يتعلق هذا العنصر بعوامل النمو والحركة الخاصة بالبنك، إذ يجب أن يتم هذا النمو في إطار من التناسب بين الأنشطة المختلفة الخاصة بالبنك، بحيث لا يحدث انحراف أو اختلال ناجم عن ازدياد نمو أنشطة مع تقلص أو ثبات نمو أنشطة الأخرى.

ويرتبط هذا العنصر بالخطة المصرفية الموضوعة للبنك والتي من خلالها يتم إحداث نوع من التوافق والتناسق والمواءمة بين إجمالي التسهيلات الإقراضية الممنوحة من البنك وبين إجمالي موارد البنك وبين الأنشطة الممنوح لها الائتمان والنشاط المخصص للبنك للقيام به، بحيث يجب أن يغلب على تسهيلات البنك الطابع العام المخصص له، مثل أن يكون الطابع العام للبنوك التجارية منح الائتمان التجاري قصير الأجل، والطابع العام لبنوك الاستثمار والأعمال منح الائتمان متوسط وطويل الأجل.¹

¹ وائل محمد أحمد لطفي، انعكاسات مشكلة التعثر في سياسات الائتمان في الجهاز المصرفي 1990 - 2000، مرجع سبق ذكره، ص 58.

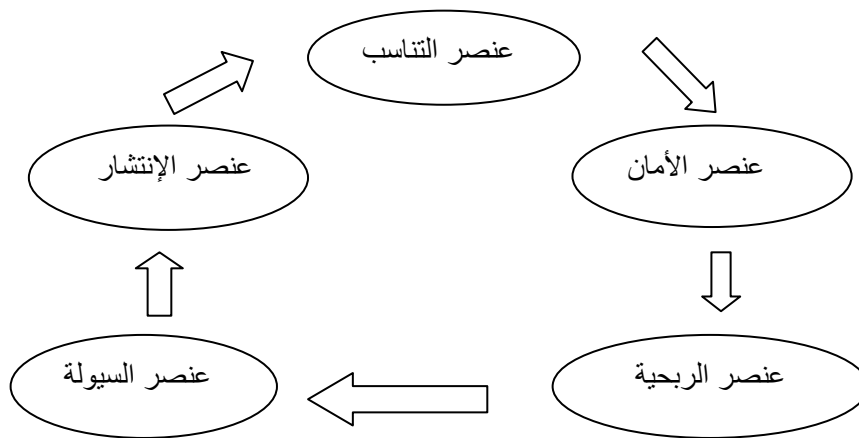
1-5- عنصر الانتشار.

من الضروري أن تتنوع الأنشطة، والأماكن التي يتم منح القروض إليها، وهو ما يعني انتشار المخاطر على أكبر عدد من المقترضين، مع تنوع الأنشطة، وبضمانات متعددة ومتنوعة، فكلما زادت فروع البنك وتعددت المناطق التي يمنح فيها القروض وتنوعت، فإن ذلك يمثل له قدرة أعلى في مواجهة المخاطر.

ويتعلق عنصر الانتشار بالنواحي التالية:

- الانتشار النوعي المتعلق بنوع النشاط الممول.
- الانتشار الجغرافي حتى يساهم البنك في السياسة العامة للدولة متمثلة في التنوع الجغرافي لمختلف مناطق الدولة.
- الانتشار بين مختلف أنواع العملاء.
- الانتشار السوقي: ويرتبط هذا العنصر أساسا بالحد من مخاطر عدم التأكد ومن ثم فإنه للتقليل من هذه المخاطر يقوم البنك بفرز هيكل الائتمان الممنوع وتنويع توظيفات الأموال من خلال الانتشار بمختلف أنواعه.¹

الشكل رقم: (01) عناصر السياسة الإقراضية:



المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 110.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، مرجع سبق ذكره، ص 110.

2- مكونات السياسة الإقراضية.

إن سياسات الإقراض على الرغم من اختلافها من بنك لآخر، إلا أنها تتفق فيما بينها بين جميع البنوك في الإطار العام المكون لمحتوياتها، ويمكن تحديد مكونات سياسة الإقراض فيما يلي:

2-1- تحديد حجم الأموال الممكن إقراضها:

تقوم إدارة البنك بتحديد حجم الأموال الممكن إقراضها بعد الأخذ بعين الاعتبار عدد من التغيرات في هذا المجال مثل حجم الودائع والكتل النقدية الواجب الاحتفاظ بها لمقابلة طلبات السحب والنفقات الأخرى، وينبغي على إدارة البنك أن لا تنسى دائما مراعاة متطلبات السيولة والوفاء بها.

2-2- تحديد الضمانات المقبولة من جانب البنك:

يقوم البنك بتحديد الضمانات التي يمكن قبولها والتي تتوقف على الظروف المحيطة، وعادة ما تختلف من وقت لآخر وفقا لمدى قبولها في السوق، كما يحدد البنك أيضا هامش الضمان بالنسبة للأصول المقدمة لمنح الائتمان والبنك غالبا ما يحدد شروط معينة بالنسبة للضمان.

2-3- مستويات اتخاذ القرار:

توضح سياسة الإقراض السلطة الممنوحة لكافة المستويات الإدارية المسؤولة عن اتخاذ قرار الموافقة على منح القرض أو عدم الموافقة عليه، وينبغي تحديد هذه المستويات بما يكفل عدم ضياع وقت الإدارة العليا في بحث كافة القروض، إذ أن هناك بعض القروض الروتينية أو التي لا تزيد قيمتها عن حد معين أن يتخذ قرار بشأنها على مستوى مدير الفرع أو مدير دائرة القروض.¹

2-4- تحديد تشكيلة القروض:

من المعروف أن تنويع مجالات الاستثمار وتوزيع المخاطر يؤديان إلى تقليل نسبة المخاطرة التي يتحملها البنك، وفي هذا المجال يوجد الكثير من أساليب تقليل المخاطر

¹ رضا رشيد المعطي، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص 209، ص 210.

من أهمها توزيع تواريخ استحقاق القروض من قصيرة إلى متوسطة إلى طويلة الأجل، وكذلك توزيع القروض على عدة مناطق جغرافية بالإضافة إلى توزيع القروض على الأنشطة والقطاعات الاقتصادية من تجارة وصناعة وزراعة وخدمات.

2-5- الحد الأقصى لإقراض العميل الواحد:

تضع بعض البنوك الحد الأقصى لحجم الائتمان الذي تقدمه إلى العميل الواحد بغض النظر كأن يكون هذا العميل فردا أم مؤسسة خاصة أو شركة مساهمة عامة، إن الهدف من وضع هذه الحدود هو تقليل المخاطرة من تركيز الإقراض على عميل واحد وما يصاحب ذلك من مخاطر كبيرة.

وقد يكون الحد الأقصى معبر عنه كنسبة محددة من رأسمال البنك أو نسبة من رأسماله واحتياطياته أو قد يكون بالإضافة إلى ذلك نسبة من حجم رأسمال العميل نفسه.

2-6- مجالات الإقراض غير المسموح بتمويلها:

قد تتضمن سياسات الإقراض لدى البنوك مجالات غير مسموح بتمويلها بغض النظر عن ماهية هذه المجالات، والحكمة الأساسية من وراء هذا المنع هو التقليل من المخاطر التي تصاحب هذه المجالات، أو قد تكون مبررات هذا المنع راجعة إلى أسباب دينية أو أخلاقية، فقد تقرر إدارة البنك مع الإقراض في مجالات صناعات متقدمة أو صناعات يحتمل تعرضها إلى أزمات أو صناعة الأسلحة أو السجائر.¹

2-7- تحديد مستندات القرض:

قد تحدد سياسة الإقراض في البنك المستندات الواجب تقديمها من قبل العميل عند طلب القرض وهذه المستندات وإن كانت تختلف قليلا من بنك وآخر وفي نفس البنك بين وقت وآخر، إلا أنه يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:²

¹ رضا رشيد عبد المعطي، نفس المرجع، ص 211-212.

² رضا رشيد عبد المعطي، نفس المرجع، ص 212.

- طلب الحصول على قرض معبأ من قبل العميل وموقع منه.
 - بيان مصادر الدخل بالنسبة للفرد أو القوائم المالية لعدد من السنوات بالنسبة للمؤسسات والشركات، وغالباً ما يتم طلب القوائم المالية لآخر ثلاث سنوات.
 - بيان للقروض السابقة التي منحت للعميل.
 - مستندات ملكية الضمانات المقدمة من العميل.
 - وثائق التأمين على الأصول المقدمة كضمانات من العميل.
- ويتم تخصيص ملف لكل قرض يحتوي على المستندات السابق ذكرها أو النسخ عنها.
- ### 2-8- متابعة القروض.

ينبغي أن تشمل سياسة الإقراض تصميم نظام كامل للرقابة الصارمة على القروض، وذلك من خلال إتباع وسائل الرقابة بأنواعها المختلفة، والهدف اكتشاف مشكل تحصيل القروض من العملاء، وقد تتمثل المشكلات في انخفاض القيمة السوقية للأصول المرهونة، أو عدم قدرة العميل على سداد القرض في المواعيد المحددة أو على الإطلاق¹.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سياسة الإقراض.

هناك مجموعة من العوامل تؤثر في السياسة الإقراضية يمكن عرضها فيما يلي:

- 1- رأس المال: يكون هذا الأخير حافزاً بالنسبة للبنك حيث تزيد ثقته اتجاه عميله لأنه يضمن استرداد أموالها المقرضة مهما زادت مدتها، ويستنتج البنك ذلك من جراء دراسة للميزانيات المقدمة من طرف العميل في ملف طلب القرض إذ كلما ارتفع مقداره زادت ثقة البنك وقابليته على تحمل جميع مخاطر الائتمان.

¹ حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 124.

2- **الربحية:** الربحية في عملية الاقتراض تعني أن يسعى البنك إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، ولكي يتسنى له ذلك عليه بانتهاج سياسة إقراضية متساهلة تتمثل في فرض معدلات فائدة عقلانية.

3- **إستقرار الودائع:** فالبنك الذي يواجه تقلبات استثنائية في حجم ودائعه يضطر إلى إتباع سياسة مالية متحفظة لتغطية هذه المتغيرات.

4- **تنافس البنوك:** باختلاف البنوك وكثرتها، تزداد المنافسة فيما بينهم لجلب أكبر عدد ممكن من العملاء مع إغرائهم بتسهيلات ومزايا تختلف من بنك لآخر.¹

5- **السياسة النقدية العامة:** البنك المركزي يتخذ سياسة مشددة عندما تكون طلبات الإقراض في حدها الأقصى والتخفيف من حدة هذه السياسة المتخذة في حالة الركود الاقتصادي.

6- **الظروف الإقتصادية العامة:** تؤثر هذه الظروف مباشرة على النشاط الائتماني للبنوك إذ كلما كانت هذه الظروف مستقرة، كلما كانت حافزا أكبر للبنوك للتسهيل في إجراءات منح القروض، وفي حالة العكس فستؤثر سلبا على نشاط البنوك مثلا في حالة التضخم.

7- **حاجات المنطقة:** فقد يضطر البنك إلى التساهل في قروضه حتى يسمح بتنمية وتطوير بعض المناطق ويكون ذلك حافزا بالنسبة إليه لكي يكتسب مودعين جدد ويزيد من حجم قروضه مستقبلا.²

8- **قابلية وظيفي المصرف:** كلما زادت خبرتهم وقدرتهم وتطورت تقنياتهم المستخدمة في مجال تسيير البنوك كلما زاد حجم القروض وزاد معها عدد العملاء لأنه باستخدام أفضل

¹ عبد الغفار حنفي، الأسواق والمؤسسات المالية، بنوك تجارية، أسواق الأوراق المالية، شركات التأمين، شركات الاستثمار، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 95.

² عبد الغفار حنفي، نفس المرجع، ص 96.

التقنيات وأحسنها، تستطيع البنوك استقطاب أكبر عدد من المتعاملين في وقت قصير جدا لذا ينبغي مراعاة المنطقية في سياسة الإقراض للبنك والتي قد تختلف من بنك لآخر وتعكس حجم البنك ومكونات الأصول والخصوم وربحيته ورأسماله والمخصصات الخاصة بالقروض المشكوك في تحصيلها وكفاءة العاملين في هذه الإدارة، ومما لا شك فيه فإن سمعة لبنك والسوق الذي يخدمه وخصائصه لهما أثر في تحديد درجة المخاطر التي يتحملها البنك المترتبة على عملية الإقراض.¹

¹ عبد الغفار حنفي، نفس المرجع، ص96.

المبحث الثاني: الإجراءات اللازمة لطلب ومنح القروض.

لكي يقوم البنك بتقديم قروض أقل عرضة للمخاطر ينبغي عليه اتخاذ عدة تقنيات لمنحه هذه القروض، ومن ثم اتخاذ عدة إجراءات من أجل تحصيله.

المطلب الأول: شروط منح القروض.

إن القرض مبني على المفهوم الضمني لكلمة الثقة، وهو موضوع ضمن شروط ترتكز على أفكار موضوعية ليتمكن البنك من قياس الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها قبل اتخاذ أي قرار، وعليه يمكن تقسيم هذه الإجراءات إلى:

1- شروط منح القرض.

تعتبر عملية منح القرض من أهم وأخطر ما يقوم به المصرف من أعمال وقبول المخاطرة الائتمانية ويعتبر من أهم وظائف المصارف، التي يجب أن يعنى بدراستها وتقييمها ومن ثم تستند البنوك إلى عدة معايير أساسية عند تقرير منح القرض وتحديد قيمته من بين هذه الشروط:

1-1- شخصية العميل: تعتبر شخصية العميل من أهم العناصر عند منح القرض ويمكن التعرف عليها من خلال مدى انتظام سداد العميل لديونه كما يمكن التعرف عليها أيضا من خلال البنوك التي يتعامل معها، والموردين الذين يقومون بالتوريد إليه، بالإضافة إلى مكانة العميل ومركزه الأدبي في السوق التجارية وخبرته في العمل الذي يؤديه وسمعته التجارية.

1-2- المقدرة على الدفع: تعني دراسة قدرة العميل على مباشرة أعماله وإدارتها بطريقة سليمة بحيث تضمن للبنك سلامة استخدام الأموال المقدمة له، وبالتالي سداد الديون في مواعيدها، ويعتبر هذا من أهم الأعمال الفنية للباحث الائتماني والذي يعتمد على خبرته والأساليب التي يستخدمها في الحكم على مقدرة العميل على الدفع، ويمكن قياس كفاءة العميل الإدارية عن طريق دراسة سياسته الخاصة بتسعير منتجاته المختلفة ومدى قدرته

على المنافسة و التنبؤ بالتغيرات في الطلب على السلع و تنوع منتجاته ومدى قدرته في المحافظة على رأس المال.

1-3- رأس المال أو المركز المالي: يجب أن يتمتع العميل برأس مال مناسب لإمكانية استرداد البنك لمستحققاته وأيضاً تمتعه بمركز مالي سليم، وتقوم البنوك بدراسة وتحليل القوائم المالية للعميل للتأكد من سلامة مركزه المالي، ومن المؤشرات التي يمكن استخدامها للحكم على المركز المالي للعميل:

- نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة.

- نسبة التداول.

- نسبة السيولة وعائد الاستثمار، إضافة إلى معدل دوران الأصول الثابتة.

1-4- الضمانات: يؤخذ الضمان من العميل سواء عينا أو شخصيا لمواجهة بعض القصور في المعايير السابقة، ولكنه لا يغني نهائيا عن سمات العميل الحسنة والتزامه بتعهداته ومقدرته على الدفع، فالهدف من الضمانات هو تحسين أوضاع القرض المقدم من البنك وتوفير الحماية للبنك ضد بعض المخاطر المحتملة، فمثلا قد يطلب من البنك ضمانات من المقترض لعدم توفير رأسمال كافي لديه ولكن يجب مراعاة عدم منح القرض إذا كان مصدر السداد الذي يستند إليه البنك هو بيع الضمانات ذاتها.

1-5- الظروف العامة: قد يتمتع العميل بخصائص حسنة وسمعته الطيبة ومقدرة على الدفع عالية بالإضافة إلى سلامة مركزه المالي، لكن كل ذلك لا يعتبر كافيا لمنح الائتمان، ذلك لأن التقلبات الاقتصادية تتحكم إلى حد كبير في منح الائتمان وربما تكون سببا في تغيير مقدرة العميل على الوفاء بالتزاماته، ويتضمن ذلك دراسة المنافسة ومدى سهولة أو صعوبة دخول منتجين جدد مما يزيد من صعوبة تصريف المنتجات أو البيع بأسعار منخفضة ومقدار الرقابة الحكومية، بالإضافة إلى كل هذا هناك عامل الحاسة الائتمانية للباحث والتي تحكم على المعايير الخمسة السابقة لأنه هو الذي يقرر منح الائتمان من عدمه.

2- إجراءات منح القرض وتحصيلها.

يمر منح القرض بعدة مراحل يمكن إيجازها في الخطوات الرئيسية التالية: الفحص الأولي لطلب القرض، التحليل الائتماني للقرض، التفاوض مع العميل، اتخاذ القرار صرف القرض، متابعة القرض والمقترض، تحصيل القرض.¹

2-1- فحص طلب القرض: يقوم البنك بدراسة طلب العميل لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقا لسياسة الإقراض في البنك، خاصة من حيث غرض القرض وأجل استحقاق وأسلوب السداد ويساعد في عملية الفحص المبدئي للطلب الانطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسؤولين في البنك والتي تبرز شخصيته وقدراته بوجه عام، وكذلك النتائج التي تسفر عنها زيادة المنشآت وخاصة من حيث حالة أصولها وظروف تشغيلها في ضوء هذه العمليات يتم اتخاذ القرار المبدئي بالاستمرار في استكمال دراسة الطلب أو الاعتذار عن قبوله مع توضيح الأسباب للعميل.

2-2- التحليل الائتماني للعميل: يتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعرفة إمكانيات العميل الائتمانية من حيث شخصيته وسمعته وقدرته على سداد القرض بناءً على المعاملات السابقة مع البنك ومدى ملائمة رأسماله من خلال التحليل المالي، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية التي يمكن أن ينعكس أثرها على نشاط المنشأة.

2-3- التفاوض مع المقترض: بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب بناءً على المعلومات التي يتم تجميعها والتحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعميل، يمكن تحديد مقدار القرض والغرض الذي سيستخدم فيه، كيفية صرفه طريقة سداذه، مصادر السداد، الضمانات المطلوبة وسعر الفائدة والعمولات المختلفة، ويتم

¹ تيطوم هاجر، سياسات وإجراءات منح القروض البنكية، مذكرة ماستار، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016، ص 281.

الاتفاق على كل هذه العناصر من خلال عمليات التفاوض بين البنك والعميل للتوصل إلى تحقيق مصالح كل منها.

2-4- إتخاذ القرار: تنتهي مرحلة التفاوض إما بقبول العميل أو عدم قبوله شروط البنك، وفي حالة قبول التعاقد، يتم إعداد مذكرة لاقتراح الموافقة على طلب القرض والتي عادة ما تتضمن البيانات الأساسية عن المنشأة الطالبة للاقتراض معلومات عن مديونيتها لدى الجهاز المصرفي وموقفها الضريبي وصنف القرض والغرض منه، الضمانات المقدمة، مصادر السداد وطريقته، إضافة إلى ملخص الميزانية عن السنوات الثلاث الأخيرة والتعليق عليها ومؤشرات السيولة والربحية والنشاط والمديونية.

2-5- صرف القرض: يشترط لبدء استخدام القرض توقيع المقترض على اتفاقية القرض وكذلك تقديمه الضمانات المطلوبة واستيفاء التعهدات والالتزامات التي ينص عليها اتفاق القرض.

2-6- متابعة القرض والمقترض: الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان على حسن سير المنشأة وعدم حدوث أي تغيرات في مواعيد السداد المحددة، وقد تظهر من خلال المتابعة أيضا بعض التصرفات من المقترض والتي تتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لمواجهتها للحفاظ على حقوق البنك أو تتطلب تأجيل السداد أو تجديد القرض لفترة أخرى.

2-7- تحصيل القرض: يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه وذلك إذا ما لم تقابله أي من الظروف السابقة عند المتابعة (الإجراءات القانونية، تأجيل السداد، تجديد القرض).

المطلب الثاني: دراسة طلبات القروض والوثائق اللازمة لطلب القرض.

و نجد فيه:

1- دراسة طلبات القروض.

تعد عملية دراسة طلبات القروض عملية معقدة جدا ولهذا فهي تعتمد في ذلك على دراسة دقيقة لعوامل عدة نذكر منها¹:

1-1- دراسة العوامل الإنسانية: تركز الدراسة على أهم عنصر في الائتمان وهو عنصر الثقة الذي يتحدد بمعايير متمثلة في نزاهة وكفاءة الزبون ومدى التزامه بتعهداته اتجاه المتعاملين معه، وتختلف هذه الثقة باختلاف أحجام المؤسسات، فمن السهل وضع الثقة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأن صاحبها هو المسير باختلاف المؤسسات الكبرى التي يتعدد المسؤولون فيها وبالتالي مصالح الأشخاص، فتكون المحادثات مع المسؤولين ضرورية لمعرفة المؤسسة عن قرب، إضافة إلى ما يمكن الحصول عليه من المعلومات من المصادر الخارجية، مثل البنوك الأخرى والموردين ونشرات الديوان الوطني للإحصاء والغرفة التجارية وكذا الجرائد الرسمية، أما بالنسبة لثقة الزبون اتجاه المصرف فتتمثل الثقة في قدراته على عدم إفشاء أسرارهم أو معلومات تخص نشاطه، الثقة في قدرته التحليلية والثقة في جدية آرائه ونصائحه.

1-2- دراسة السوق: توجد مؤشرات خارجية عن إدارة المؤسسة، يكون أساسها العامل الاقتصادي الذي يستوجب دراسة نشاط المؤسسة وكذا دراسة جانبها الصناعي والتجاري على المدى المتوسط والبعيد ودرجة الإقبال على المنتجات (منتجات المؤسسة) وكذا مدى استقرار أسعار بيعها، إضافة إلى دراسة درجة المنافسة، مركزها، نوع النشاط، كما يحاول المصرفي في دراسته إلى جمع أقصى المعلومات حول السوق واتجاهه (حالة انكماش اقتصادي، نمو أو اتجاه إلى إعادة النمو).

¹ بلعيد ذهبية، خنيش نسيم، القروض المصرفية وإجراءات التمويل، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، البويرة، 2000، ص 50.

1-3- الأجل (المدة): كلما كانت مدة القرض طويلة كلما ازدادت المخاطر التي تتعرض إليها الأموال الموظفة، وكلما كانت عملية الائتمان قصيرة الأجل كانت القرارات المتعلقة بها أقرب إلى الصواب فعندما تكون بعيدة الأجل تكثر المخاطر وتتعدد احتمالاتها ويضعف التنبؤ من سداد المبالغ المقرضة في التاريخ المحدد، وعلى العموم بالنسبة لقروض الاستغلال يتعلق الأمر بمدة قصيرة الأجل.

1-4- المحيط الإقتصادي والنقدي: إن الظروف الاقتصادية تؤثر تأثيرا مباشرا على المؤسسة أو المشروع إذ أن ركود الاقتصاد هو حاجز أمام تطورها وهذا ما يؤثر على مردوديتها، وبالتالي قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها، كما أن البنك من جهة لا يغفل عن مدى تأثير القوانين التشريعية الحكومية على نشاط المؤسسة المقرضة وإمكاناتها المالية فقوانين الضرائب مثلا تؤثر على موارد التمويل الداخلي كما لا يخف على أحد أهمية السياسة النقدية التي يتبعها البلد والمتمثلة في معدلات الفائدة، معدل الخصم، إعادة الخصم، تأطير القروض وكذا سياسة السوق المفتوح.

2- الوثائق اللازمة لطلب القرض.

إن الوثائق والمعلومات المطلوبة في ملف القرض من طرف البنك تتطلب توفر الشروط التالية:

- تقديم المشروع في أحسن صورة مقبولة لدى البنك.
- التأكد من أن التمويل الذاتي والمساهمة المالية للمستثمرين كافية.
- التأكد من المقدرة على التسيير والخبرة المهنية فيما يتعلق بموضوع المشروع.
- تقديم الأرقام والنتائج التقديرية المالية والاقتصادية الخاصة بالمشروع.
- تأكيد الضمانات التي يقدمها المستثمر لتغطية قروض الاستثمار.

و بالتالي الوثائق المطلوبة في ملف طلب القرض هي¹:

1-2- وثائق تعريفية بالمؤسسة: تحتوي على

- طلب القرض.
- تقديم عام للمشروع الاستثماري.
- تقديم المستثمر (شخص واحد أو مجموعة أشخاص).
- دراسة السوق والمنتج.
- دراسة تقنية واقتصادية للمشروع، تتجز من قبل خبير مستقل أو من خبراء المؤسسة على حسب حجم المشروع، والبنك عادة ينصح الزبائن بإجراء دراسة لدى خبير مستقل، لأن مكاتب الدراسات المستقلة قد تنبه المستثمر إلى كثير من الأمور التي يجهلها والتي لها علاقة بنجاح المشروع.

2-2- وثائق محاسبية: تحتوي على الميزانيات والميزانيات التقديرية، وجداول حسابات النتائج التقديرية إذا كانت المؤسسة قديمة النشاط، والميزانيات التقديرية وجداول حسابات النتائج التقديرية فقط إذا كانت المؤسسة جديدة النشاط.

2-3- وثائق أخرى: و يقصد بها الوثائق متعلقة بالوضع القانونية للمؤسسة، وهي:

- القانون الأساسي للشركة.
- نسخة من السجل التجاري.
- وثائق متعلقة بالوضع القانونية اتجاه الدائنين وتكمن في (شهادة الوضعية اتجاه إدارة الضرائب، شهادة الوضعية اتجاه صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء، وثائق متعلقة بمساعدة الشركاء وكل الأطراف الخارجية.
- كما أن البنك يجعل أمواله دوما في مأمن من الأخطار، طالبا ضمانات من الزبون (المقترض) قصد استعادة ما يقرضه في حالة إفلاس المقترض أو امتناعه عن السداد.

¹ بلعيد ذهبية، خنيش نسيم، مرجع سبق ذكره، ص51.

3- سياسة الاستعلام البنكي والتحقيق في إدارة الائتمان.

المعروف في الدراسات المصرفية أن قرار الموافقة أو قرار الرفض لا يتم من فراغ وإنما هي عملية جوهرية تقوم بها إدارة الائتمان (القرض) من خلال دراسة و تحليل مجموعة كبيرة من البيانات، تبتدئها بدراسة وتحليل ملف طلب القرض، ثم الاستعلام المصرفي حول العميل واللذان تشكلان جوهر اتخاذ القرار.¹

4- الاستعلام المصرفي.

لقد برزت أهمية الاستعلام المصرفي في ظل غياب المؤسسات المتخصصة في جمع المعلومات والبيانات حول الأفراد والشركات الطالبة للائتمان، إذ من خلالها يتم التأكد من صحة البيانات والمعلومات المقدمة من طالب الائتمان ولأهمية هذه المعلومات فقد اهتمت إدارة البنك بتخصيص دائرة متخصصة ضمن الهيكل التنظيمي للبنك تتحدد صلاحياتها بتحليل البيانات والمعلومات عن طالبي الائتمان وعادة ما يكلف بإدارة الدائرة أفراد يتسمون بخبرة عالية وكفاءة والحصول على المعلومات اللازمة لتحديد شخصية العميل وسلوكه المصرفي.²

المطلب الثالث: التحليل المالي لمعرفة المركز المالي لطالب القرض.

بعد أن يقوم المحلل المالي بتعديل وحذف في الميزانية المحاسبية فنتنقل إلى ما يسمى بالميزانية المالية والتي تمتاز بأسلوب مالي محض، تصبح هذه الميزانية قابلة للدراسة المالية، ليقوم في المرحلة الأولى بدراسة التوازن المالي للمؤسسة عن طريق استعمال مؤشرات التوازن المالي، أما المرحلة الثانية فيستخدم فيها طريقة النسب المالية التي تعد من أقدم وأهم الوسائل المستعملة في دراسة وتحليل القوائم المالية.

¹ تيطوم هاجر ، مرجع سبق ذكره، ص 46.

² تيطوم هاجر، سياسات و إجراءات منح القروض البنكية، مرجع سبق ذكره، ص 47.

1- **التحليل المالي عن طريق التوازن المالي:** تقوم في هذه المرحلة بدراسة التوازن المالي للمؤسسة باستعمال مؤشرات التوازن التي تعالج وتحلل الميزانية، وذلك باستخدام المؤشرات التالية: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة.

1-1- رأس المال العامل: يعرف رأس المال العامل على أنه الفرق بين الموارد الدائمة (التمثلة في الأموال الخاصة والديون متوسطة وطويلة الأجل) وبين الأصول الثابتة، ومن الطبيعي أن تكون قيمة رأس المال العامل موجبة وينبغي أن تتناسب قيمته مع مخاطر التجميد التي تواجه الأصول المتداولة.

وبناءً عليه يمكن القول أن رأس المال العامل هو هامش للأمان يسمح للمؤسسة بمواجهة الاستحقاقات القصيرة المتمثلة في وصول آجال الديون قصيرة الأجل في حالة تأخر بيع المخزون أو تأخر تحصيل الحقوق... الخ، ولذلك يلعب رأس المال العامل دور صمام الأمان.¹

وبالتالي يمكن تعريفه وحسابه من الجهتين للميزانية:

• **تعريفه وحسابه من أعلى الميزانية:** رأس المال العامل هو ذلك الفائض من المال الدائم بالنسبة للأصول الثابتة.

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة.

• **تعريفه وحسابه من أسفل الميزانية:** رأس المال العامل هو ذلك الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للديون قصيرة الأجل.

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل.

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 147.

و الهدف من هذا التعريف هو أنه يمكن في المستقبل أن يعطي لنا مقياسا نوعيا لدرجة الثقة في مقدرة الأصول المتداولة على الوفاء بالالتزامات الجارية وذلك حسب سرعة تحولها إلى سيولة.¹

1-1-1- أنواع رأس المال العامل:

1-1-1-1- رأس المال العامل الخاص: هو عبارة عن رأس المال العامل الصافي (رأس المال العامل) دون الأخذ بعين الاعتبار الديون الطويلة والمتوسطة لتمويل الأصول الثابتة، فهو عبارة عن مدى قدرة تمويل الأموال الخاصة للأصول الثابتة ويمكن حسابه بـ:
رأس المال العامل الخاص = رأس المال العامل الصافي - ديون قصيرة الأجل.

$$= \text{الأموال الخاصة} - \text{القيم الثابتة.}$$

الهدف من الدراسة هو البحث عن مدى استقلالية المؤسسة اتجاه الغير، ومدى تمكنها من تمويل استثماراتها بأموالها الذاتية.

1-1-1-2- رأس المال العامل الإجمالي: يعبر عن مجموع القيم المتداولة التي تترجم حركة الكتلة المالية الدائمة التي تتحول إلى سيولة في أقل من سنة واحدة، ويحسب كما يلي:
رأس المال العامل الإجمالي = قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة.

$$= \text{الأصول المتداولة.}$$

الهدف من الدراسة هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة هذا يعني أننا نقوم بتحديد الأموال التي يمكن استرجاعها في فترة قصيرة.

1-1-1-3- رأس المال العامل الخارجي: هو ذلك الجزء من الاستخدامات الممولة من طرف رأس المال الثابت الخارجي، أي الديون الطويلة ومتوسطة الأجل مضافا إليها الديون قصيرة الأجل التي مولت الأصول المتداولة، إذن فهو عبارة عن ذلك الجزء من الديون، حسابه يكون:

¹ تيطوم هاجر، سياسات وإجراءات منح القروض البنكية، مرجع سبق ذكره، ص 49.

رأس المال العامل الخارجي = رأس المال العامل الإجمالي - رأس المال العامل الخاص.

= مجموع الديون.

الهدف من دراسته هو تحديد مدى التزام المؤسسة بعودها اتجاه الغير وإظهار نسبة المبالغ الخارجية التي مولت أصولها، وهذا بدوره يحدد لنا مدى ارتباط المؤسسة بالغير.

هناك عوامل مؤثرة في رأس المال العامل نذكر منها دورة الاستغلال، التغيرات الموسمية القيمة المضافة، طبيعة نشاط المؤسسة.¹

1-2-1- احتياجات رأس المال العامل الخارجي: يعرف على أنه قسط أو جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة ارتباطا مباشرا بدورة الاستغلال التي لم تغط من طرف الموارد الدورية، من خلال هذا التعريف نلاحظ أن هناك عجزا في موارد التمويل لتغطية الاحتياجات الضرورية للمؤسسة، وعلى هذا الأساس يجب معرفة هذه الاحتياجات ومصدر تغطيتها،² لأن هذه الاحتياجات يمكن أن يحدث فيها: (تذبذب حسب الحركة النموذجية الخاصة بدورة الإستغلال، تذبذب مرتبط بتطور نشاط المؤسسة).

ويتم حساب احتياجات رأس المال العامل على مستوى:

1-2-1- دورة الاستغلال:

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات التمويل - موارد التمويل + رصيد عمليات خارج الاستغلال.

1-2-1- جدول التمويل:

احتياجات رأس المال العامل = الاستخدامات الدورية - موارد دورية + العمليات غير الدورية

1-2-3- الميزانية:

احتياجات رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق) - (ديون قصيرة الأجل -

سلفيات مصرفية)

¹ تيطوم هاجر، سياسات وإجراءات منح القروض البنكية، مرجع سبق ذكره، ص 50.

² Stéphane Griffiths, Jean-Guy Degos, gestion financière -de l'analyse à la stratégie-, édition d'organisation, Paris, 2001, p:138.

1-3- الخزينة: تعرف على أنها الفرق بين الموارد المستعملة لتمويل نشاط المؤسسة والاحتياجات الناتجة من هذا النشاط خلال فترة زمنية، والعناصر المكونة للخزينة نذكر منها بالنسبة لعناصر الأصول (خصم الأوراق التجارية، خصم غير مباشر، حسابات جارية)، أما عناصر الخصوم فنجد تسهيلات الخزينة والسحب المكشوف، ومن خلال التعريف يمكن لنا حساب الخزينة بطريقتين:

الطريقة الأولى¹: الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل.

الطريقة الثانية: الخزينة = المتاحات - المساهمات البنكية الجارية.

2- التحليل المالي عن طريق النسب المالية.

يعتبر التحليل المالي عن طريق النسب المالية من أهم الوسائل المستعملة لتحليل القوائم المالية عن طريق دراسة العلاقات التي تربط مختلف المراكز المالية التي تشكل الهيكل المالي للمؤسسة في فترة زمنية معينة، كما يتسنى لإدارة المؤسسة الاستفادة منها في اتخاذ القرارات ورسم السياسات حيث تسمح لها كشف وقياس نقاط القوة والضعف.

2-1- تعريف النسب المالية: تعرف بأنها العلاقة النقدية بين متغيرين أحدهما بسيط والآخر مقام، وهي توضح نصيب المقام من وحدات البسط وهي تقاس بالنسب المئوية².

2-2- أنواع النسب المالية: يمكن حساب عدد لا نهائي من النسب المالية في المؤسسة إلا أنها ليست جميعها ذات معنى مهم لذا على المستعمل أن يقوم باختيار الأهم منها لذلك سوف نقوم بذكر أهمها:

¹ Stéphane Griffiths, Jean-Guy Degos, **gestion financière -de l'analyse à la stratégie-**, op cit, p:

.011

² أبو الفتوح علي فضالة، التحليل المالي وإدارة الأموال، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، مصر، 1999، ص21.

2-2-1- نسبة تمويل الاستثمارات: تعتبر هذه النسبة الأكثر استعمالاً، حيث أنها تبين

مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، كما تبين هذه النسبة الهامش الذي يتوفر في

المؤسسة، ويتم حسابها بـ نسبة تمويل الاستثمارات = الأموال الدائمة / القيم الثابتة.

إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد، هذا يعني أن أرس المال العامل موجب.

2-2-2- نسبة الاستقلالية المالية: تعبر هذه النسبة عن مصادر التمويل التي تعتمد

عليها المؤسسة، ويتم حسابها: نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / الأموال

الدائمة.

يشترط أن تكون أكبر من النصف (1/2)، وتعكس هذه النسبة طاقة المؤسسة في التدين

ومدى اعتمادها على الأموال الخارجية.

2-2-3- نسبة التمويل الذاتي: تعبر هذه النسبة على مدى استقلالية المؤسسة اتجاه

الغير، حيث كلما كانت هذه النسبة كبيرة تقل درجة ارتباط المؤسسة بالغير ويتم حسابها:

نسبة التمويل الذاتي = مجموع الأصول / مجموع الديون.

2-2-4- نسبة السيولة العامة: تعبر هذه النسبة عن مدى مساهمة الديون القصيرة

الأجل في تمويل أصولها المتداولة، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل.

عموماً هذه النسبة أكبر من الواحد، إلا أنها لا تقدم صورة دقيقة عن القدرة التسديدية

للمؤسسة خاصة إذا كانت هذه الأخيرة معرضة للتغيرات الموسمية.

2-2-5- نسبة دوران المخزون: هي عبارة عن قياس لمدة التصريف للمخزونات بمختلف

أنواعها وتدل على تحكم أو عدم تحكم المؤسسة في تسيير مخزوناتا ويتم حسابها بالعلاقة

التالية:

معدل دوران المخزون = الاستهلاك السنوي / متوسط المخزون

هذه النسبة تدل على عدد مرات تحديد المخزون، وفي حالة ضربها في 12 شهرا تعبر بالشهور، وبالنسبة 360 يوما بالأيام، تقيس هذه النسبة مدة تدفق المخزونات في المؤسسة وكل زيادة في هذه المدة تؤدي إلى زيادة في احتياجات أرس المال العامل.

2-2-6- نسبة مدة تسديد القروض: توضح لنا هذه النسبة السياسة الاقراضية للمؤسسة اتجاه الزبائن وتشير هذه النسبة إلى متوسط مدة (الأيام، الشهور) الائتمان الممنوحة للعملاء، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل مدة تسديد القرض للزبائن} = (\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض/مبيعات السنة}) \times 12 \text{ شهر أو } 360 \text{ يوم}$$

فإذا كانت النسبة مرتفعة هذا يعني أن المؤسسة تمنح مدة طويلة للزبائن في التدوين والعكس صحيح.

2-2-7- نسبة قروض الموردين: هذه النسبة تؤثر على موارد المؤسسة لأن قروض الموردين هامة بالنسبة للمؤسسة لتمويل دورة الاستغلال، وتبين لنا هذه النسبة المدة المتوسطة بالأيام والأشهر للقروض الممنوحة للمؤسسة من قبل الموردين و يتم حسابها: معدل دوران المخزون = الموردون + أوراق الدفع/مشتريات السنة $\times (12 \text{ شهر أو } 360 \text{ يوم})$.

2-2-8- نسبة الأموال الخاصة: بالنسبة للنتيجة تبين هذه النسبة النتيجة الصافية المتحصل عليها في المؤسسة مقارنة برأس المال الخاص، أي تقيس ربحية الأموال الخاصة وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة الأموال الخاصة} = \frac{\text{النتيجة الصافية/رأس المال الخاص}}{\text{رأس المال الخاص}}$$

فإذا كان التحليل المالي للمؤسسة يوفر للبنك معلومات كثيرة وثمينة عن حالة المؤسسة، فإن هذا التحليل لا يغني عن القيام بنوع آخر من الدراسة والتمحيص والمتمثل في تحليل تقني واقتصادي للمشروع موضوع التمويل، لأنه وإن كانت الوضعية المالية الراهنة

للمؤسسة جيدة، فإن النتائج المنتظرة من المشروع إذا كانت سلبية وخاصة إذا كان حجم المشروع كبيراً، من الممكن أن تؤدي إلى التأثير على الهيكل المالي للمؤسسة مستقبلاً ويمكن أن يعرض أموال البنك للخطر.¹

¹ محمد عبد العزيز، مقدمة في التنمية و التخطيط، دار النهضة العربية، لبنان، 1982، ص 21.

المبحث الثالث: مخاطر القروض وضماناتها.

إن البنوك عند ممارستها لمختلف نشاطاتها تتعرض إلى مجموعة واسعة من المخاطر، عادة ما ترتبط بوظيفة الإقراض، والتعرف على المخاطر يعد مرحلة هامة وضرورية من أجل التخفيف من حدتها.

المطلب الأول: مخاطر القروض البنكية.

سنتطرق من خلال هذا المطلب:

1- تعريف مخاطر القروض: يقصد بمخاطر الائتمان احتمالية القرض لخسارة ناتجة عن

عدم سداد العميل أو تأخيره عن سداد الالتزامات المالية.¹

كما أنه توجد عدة مخاطر تؤثر على نشاط البنوك لتجارية، لا يمكن أن تتجنبها بل يجب إدارتها للتخفيف من حدتها، فكلما اتسع البنك في عملياته زاد احتمال تعرضه للمخاطر والتي تؤثر على نشاطه، ويمكن تلخيص أهم المخاطر التي تواجهها البنوك التجارية في:

1-1- مخاطر بنكية وشبه بنكية: وتتمثل في خطر السيولة، خطر سعر الفائدة، خطر

سعر الصرف، خطر السوق، وخطر القرض.

1-2- مخاطر تشغيلية: تتمثل في مخاطر قانونية وأخرى متعلقة بالتسيير الداخلي،

مخاطر نظام المعلومات، ومخاطر متعلقة بالبيئة.

1-3- مخاطر تخص سياسة البنك: وتكمن في مخاطر حول الإستراتيجية، مخاطر إدارة

الأعمال، والمخاطر الأخلاقية، ولعل أهم هذه المخاطر هي مخاطر القرض، خاصة وأن تقديم القروض يعتبر من الوظائف الأساسية والهامة للبنك، إلا أن أكثرها التي تشكل مصدر للمشاكل المالية التي يمكن أن يقع فيها البنك تسليمه لأمواله للغير لآجال محدودة، وعموما مخاطر القرض هي إما مخاطر مالية تمس اختلال التوازن المالي، وإما اقتصادية نتيجة

¹ برايان كويل، تحديد مخاطر الائتمان، دار الفاروق للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2005، ص 7.

ظهور تشريعات جديدة قد تؤدي إلى حدوث انقطاع كلي أو جزئي للسوق الذي يتعامل فيه البنك.

ترتبط عموماً مخاطر القرض بالطرف المقابل أي المقرض الذي لا يتمكن من الوفاء بالتزاماته التعاقدية كاملة وفي الموعد المنصوص عليه في العقد المبرم مع البنك¹.

لذلك نجد أن تحديد نوع وطبيعة المخاطر هي المرحلة الثانية من مراحل دراسة طلبات القروض بعد الموافقة على تماشي القرض مع التشريعات وسياسات البنك، حيث إذا كان القرض محفوفاً بالمخاطر يقتضي الأمر رفض الطلب عند هذا الحد.

2- المصادر الرئيسية لمخاطر القرض: إن عجز الطرف المقرض عن تسديد التزاماته قد يكون نتيجة عدة أسباب، منها ما هو متعلق به ومنها ما هو خارج عن نطاق سيطرته، ويمكن تلخيصها في أربع عناصر رئيسية²:

2-1- المخاطر العامة: تتمثل في المخاطر المتأثرة نتيجة تدهور الوضعية السياسية أو الاقتصادية للبلد الذي يمارس فيه المقرض نشاطه، أو وقوع كوارث في البلد كالفيضانات والزلازل، فهي كلها تؤدي بالشخص المقرض إلى الوقوع في إفلاس، وبالتالي يعجز عن الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك.

2-2- المخاطر المهنية: تسمى عادة بالمخاطر القطاعية لارتباطها بظروف القطاع الممول كتمويل البنوك بمبالغ ضخمة للقطاع العقاري، ثم بعد ذلك يحدث انهيار أسعار العقارات ما يؤدي إلى إفلاس المقرضين.

2-3- المخاطر المتعلقة بالمقرض: تمثل نسبة كبيرة من أسباب مخاطر القرض وتتعلق بعدم قدرة المقرض على تسديد دينه لأسباب داخلية متعلقة بتدهور وضعيته المالية نتيجة تحقيقه لخسارة في نشاطه أو تحايله.

¹ منير إبراهيم الهندي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، بدون ذكر البلد، 1996، ص 211.

² منصور علي، دور نظام الرقابة الداخلية في التحكم في مخاطر القروض المصرفية، رسالة علمية، ص 46.

2-4- خطر البلد: يتعلق خطر البلد بالقروض الموجهة لتمويل عمليات التجارة الخارجية، والذي يكثر وجوده في الدول النامية التي لها مديونية خارجية مرتفعة، إذ أنه مرتبط بالوضع النقدي لبلد المقرض وليس بهذا الأخير في حد ذاته، فإذا كان لدولة ما احتياطي قليل من العملية الصعبة فهي تقيد عملية تحويل عملتها الوطنية إلى العملة الصعبة، أين يصبح البنك المركزي لهذا البلد عاجزاً عن تحويل مبالغ الدين على عاتق أفرادها بالعملية الصعبة إلى الخارج.¹

من خلال المصادر المختلفة لمخاطر القرض، يتضح أن حجم المخاطر يختلف حسب نوع البنك من جهة، حيث أن البنوك التجارية لا تتحمل نفس الخطر كبنوك الاستثمار كما يتحمل البنك ذو الأنشطة الدولية مخاطر أكبر من البنك ذي الأنشطة المحلية فقط، ومن جهة أخرى حسب طبيعة القرض، حيث أن القروض قصيرة الأجل أقل خطورة من القروض طويلة الأجل.

المطلب الثاني: إجراءات ووسائل الحد من المخاطر البنكية.

تكمن مهام الصيرفي أساساً في إيجاد الوسائل التي من شأنها أن تحد من الأخطار المرتبطة بنشاطه خاصة ما يتعلق منها بعملية الإقراض، فحذر الصيرفي وحرصه الدائم على الحفاظ على الرشادة المالية للمؤسسة البنكية تلزمه على مواجهة الأخطار التي يقدر أنها يمكن أن تقع له، وذلك باستعمال الوسائل والإجراءات التالية:

1- توزيع خطر القرض: إذا كان حجم القرض كبيراً ومدته طويلة نسبياً فإن البنك يفضل تقديم نسبة أو جزء فقط من القرض على أن يوزع باقي القرض على مؤسسات مالية أخرى حتى يتجنب خطر عدم التسديد لسبب أو لآخر ويتحمل مسؤولية ذلك بمفرده.

2- التعامل مع عدة متعاملين: تجنباً لما يمكن أن يحدث من أخطار فيما يتعلق بتركز نشاطات البنك مع عدد محدود من المتعاملين، فإنه يلجأ إلى توزيع عملياته على عدد غير

¹ عبد الحق ابو عتروس، الوجيز في البنوك التجارية عمليات تقنيات وتطبيقات، جامعة منتوري، فسنطينة، 2000، ص55.

محدد من المتعاملين، حتى إذا وقع ما لم يكن في الحساب من عسر أو إفلاس لأحد المتعاملين أو بعضهم فإن البنك يمكن له أن يتجاوز ذلك دون عناء كبير.

3- تمويل أنشطة وقطاعات مختلفة: إن البنك تجنباً منه لما يمكن أن يحدث من أزمات أو ركود في أحد القطاعات دون غيرها يلجأ إلى توزيع أمواله على مختلف الأنشطة والقطاعات حتى يمكن له أن يعوض الخسائر الناجمة عن أزمات نشاط أو قطاع معين بأرباحه من نشاط أو قطاع آخر¹.

4- عدم التوسع في منح الائتمان: إن البنك يهدف أساساً إلى الربح والذي يكون الموجه الرئيسي لنشاطه، لذلك فإنه يراقب نفسه باستمرار تجنباً للغرور بغرض الربح المتوقع، ويعمل على عدم التوسع في منح الائتمان دون حدود، بل يقدم ذلك في حدود إمكانياته المالية وبما يتناسب وقدرته على استرجاع هذه القروض، وكذا هيكله المالي خاصة ما تعلق منها بجانب البعد الزمني لمصادر أمواله.

5- العمل على تحديد قدرات البنك التمويلية: بحيث أن البنك يكون على علم وإطلاع دائم ومسبقاً بقدراته التمويلية (الكمية، الكيفية) حتى يتمكن من تحديد المبالغ الإجمالية التي يمكن له أن يقدمها كقروض بأخذه بعين الاعتبار للأحوال الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية والطبيعية عند تقديمه لأي قرض.

6- تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنك: لكي يمكن للبنك أن يتجنب الكثير من المخاطر خاصة ما تعلق منها بجانبها الإداري والمحاسبي، ينبغي له أن يدعم ويطور أجهزة رقابته الداخلية حتى تتمكن من اكتشاف الأخطار في أوانها، ومن ثم تمكن البنك من عدم الوقوع في بعض الأخطار فضلاً عن متابعة أجهزة الرقابة الداخلية لمختلف العمليات البنكية المرتبطة بوظيفة الإقراض ثم بالأخطار التي يمكن أن تحدث واكتشافها في الوقت المناسب، واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها في حينها.

¹ عبد الحق ابو عتروس، نفس المرجع، ص55.

7- **التأمين على القروض:** لعل من إحدى الوسائل الهامة لتجنب خطر عدم التسديد خاصة هو التأمين على القروض الممنوحة للمتعاملين، حيث يلزم البنك متعامله بالتأمين، حتى يتمكن من استرداد ما أمكن في حالة تحقق الخطر¹.

8- **العمل على استخدام أساليب التكنولوجيا المعاصرة في مجال النشاط البنكي وتطوير الصناعة البنكية في مجال الإقراض خاصة، تجنباً لخطر عدم التسديد، وكذا خطر تجميد أموال البنك.**

9- **الدقة و الحذر عند دراسة ملفات القروض الممنوحة:** وذلك عن طريق الدراسة الدقيقة

للجانب المالي للمقترض ولجميع الجوانب المرتبطة بالمحيط الذي يعمل فيه.

10- **تكوين العنصر البشري المتخصص في النشاط البنكي والقادر على التنبؤ بمستقبل الأموال الاقتصادية والنقدية المحلية والدولية، والذي يمكن أن يجنب البنك مخاطر بتكلفة اقتصادية.**

فضلاً عن الإجراءات والتدابير التي يتخذها البنك تجنباً للمخاطر التي يمكن أن تحدث، نجد أن هذه الإجراءات والوسائل عادة ما تكون مرفقة بضمانات للقروض الممنوحة مهما كان شكلها وطبيعتها.

المطلب الثالث: الضمانات المصرفية.

إن القروض البنكية نادراً ما تكون بدون ضمان، فالأصل في القروض البنكية أن تكون بضمان خاصة إذا كان الخطر جسيماً.

1- **تعريف الضمانات المصرفية:** هي عبارة عن وسائل وأدوات لمواجهة مختلف الأخطار المرتبطة بالقرض، كإعسار المقترض أو إفلاسه، كما يمكن تعريفه على أنه عبارة عن

¹ عبد الحق أبو عتروس، نفس المرجع، ص 56.

تأمين ضد الأخطار المحتملة فيما يتعلق بعملية الإقراض للبنك وتمكينه من استرجاع كل أو جزء من أصل قرضه¹.

وحسب القانون "هو التزام بإرادة منفردة والذي لا يكون نافذا إلا إذا تعذر على المضمون دفع المبلغ المقرر فهو بذلك التزام عرضي قد يتحقق وعندئذ البنك لا يتحمل أي خسائر"².

كذلك تتمثل الضمانات في القيم المادية والمعنوية التي يقدمها العميل على شكل رهن في حالة عدم قدرة العميل على التسديد فالمؤسسة المقرضة تأخذ تلك القيم³.

2- تصنيف الضمانات المصرفية: يمكن تصنيف الضمانات إلى صنفين رئيسيين هما: الضمانات الشخصية والضمانات الحقيقية.

2-1- الضمانات الشخصية: تركز الضمانات الشخصية على التعهد الذي يقوم به الأشخاص والذي بموجبه يعدون بتسديد المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق وهذا الضمان الشخصي لا يمكن أن يقوم به المدين شخصيا، ولكن يتطلب ذلك تدخل شخص ثالث للقيام بدور الضامن، وتنقسم الضمانات الشخصية إلى نوعين:

2-1-1- الكفالة: هي نوع من الضمانات الشخصية التي يلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين اتجاه البنك إذا لم يستطع الوفاء بهذه الالتزامات عند حلول آجال الاستحقاق.

2-1-2- الضمان الاحتياطي: هو التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية (الأوراق التجارية التي يمكن أن يسري علىها هذا النوع من

¹ عبد الحق أبو عتروس، نفس المرجع، ص 57.

² قانون النقد والقرض، المؤرخ في 14/04/1990، رقم 90-10، المادة 175.

³ صبحي تادرس قريصة، اقتصاديات النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1986، ص 20.

الضمان تتمثل في ثلاثة أوراق: السند لأمر، السفتجة، الشيك) أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين عليها للتسديد.

2-2- الضمانات الحقيقية: يقصد بها تقديم أشياء مادية على سبيل الرهن مقابل الحصول على القرض المطلوب¹، تركز الضمانات الحقيقية على موضوع الشيء المقدم للضمان، وتتمثل هذه الضمانات في قائمة واسعة من السلع والتجهيزات والعقارات، وتعطى هذه الأشياء على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية وذلك من أجل ضمان استرداد القرض، ويمكن أن يأخذ الضمان الحقيقي أحد الشكلين التاليين:

2-2-1- الرهن الحيازي: يضم هذا الرهن (الرهن الحيازي للأدوات والمعدات الخاصة بالتجهيز والرهن الحيازي للمحل التجاري، حيث يجوز للبنك أو المصرف إذا لم يستوف حقوقه أن يطلب من القاضي الترخيص له ببيع الأشياء المرهونة في المزاد العلني أو بسعر السوق إذا اقتضى الحال.

2-2-2- الرهن العقاري: هو عبارة عن عقد يكتسب بموجبه الدائن حقا عينيا على عقار لوفاء دينه².

2-3- الضمانات النقدية: تتمثل هذه الضمانات فيما يلي³:

2-3-1- ضمان الودائع بالعملة الأجنبية وأرصدة دائنة في الحساب الجاري: هذا النوع من الضمانات لا يتضمن مخاطر بسبب ما يتمتع به من سيولة، ولكن لا بد من تطبيق أسس الإئتمان المتفق عليها بين البنك المركزي والبنوك التجارية، وفيما يلي أهم قواعد منح القروض بضمانات نقدية:

• تمثل الأموال المقترضة نسبة معينة من الوديعة الضامنة، وتبدو أهمية ذلك في حالة تجميد الرصيد بالعملة الأجنبية نسبة لما تتعرض له أسعار صرفها من تذبذبات حادة.

¹ بلعيد ذهبية، خنيش نسيم، مرجع سبق ذكره، ص38.

² المرجع سبق، ص39.

³ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، ص 79.

- أن يقر العميل موافقته بتجميد رصيده كضمان لمبلغ القرض.
- في حالة حصول العميل على قرض بضمان ودیعة فريق ثالث (كفالة عينية)، يتعين على الكفيل توقيع جميع المستندات القانونية وذلك للإقرار بالموافقة على الرهن بالإضافة إلى توقيع المدين الأصلي.

2-3-2- ضمان كفالة مصرفية: هي عبارة عن دراسة إئتمانية للعميل المتقدم بهذا النوع من الضمانات، و فيما يلي الأسس المطلوبة لمثل هذا الضمان:

- أن يفوق مبلغ الكفالة قيمة التسهيلات بالكامل.
- أن تصاغ الكفالة بتعبير واضح وشامل، ولا شتمل بنودها على شرط يصعب تحقيقه.
- أن تحمل الكفالة توقيعات معتمدة لدى البنك مصدر الكفالة.
- أن يراعي تمديد تاريخ إنتهاء صلاحية الكفالة إلى ما بعد إنتهاء مفعول التسهيل بوقت كاف.
- أن توافق إدارة الشؤون المصرفية بالبنك على قبول هذا الضمان بعد إجراء فحص للمركز المالي للبنك مصدر الضمان.

الخلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل رأينا أن القروض البنكية تمنح للمؤسسات والأفراد من أجل تغطية عجزهم المالي ولتمويل مشروعاتهم، وأن عملية طلب ومنح القروض تمر بعدة مراحل يعتمد عليها البنك في دراسة هذه الملفات، فدراسة ملفات القروض تخضع لأساليب وتقنيات دقيقة تسمح للمكلف بها تحليل الوثائق المقدمة له عن طريق مجموعة من القوانين والحسابات التي تظهر له الوضعية المالية والمحاسبية الحقيقية لطالب القرض وتساعد النتائج المحصل عليها رؤسائه في اتخاذ القرار المناسب بقبول منح القرض أو رفضه.

وعلى الرغم من تنوع القروض البنكية وتعددتها إلا أنها تتعرض لعدة مخاطر ويعد خطر عدم التسديد أكبر هذه المخاطر، لذلك نجد أن البنك يحرص في تعامله مع عملائه على الدقة في الإجراءات والوسائل التي يعتمد عليها من أجل ضمان استرجاع أمواله والمتمثلة أساسا في اخذ الضمانات بأنواعها سواء كانت هذه الضمانات شخصية أو حقيقية ورغم ذلك فإن التزام الحيطة والحذر عند منح القروض من شأنها ضمان الرشادة المالية للبنك لمواجهة الأخطار خاصة خطر عدم التسديد والتقليل من حدته.

الفصل الثالث

تمهيد:

خلال الفترة الاشتراكية التي كانت تحكم الاقتصاد الجزائري وغداة الاستقلال كان عدد البنوك لا يتعدى 20 بنك، مما أحدث عدة عراقيل أمام هذه المؤسسات البنكية فاضطرت السلطات العمومية الجزائرية إلى إجراء تنظيم النظام البنكي في سنة 1986 قصد جعلها تسير الاقتصاد الوطني.

كما عمدت الجزائر إلى إعادة النظر في منظومتها المصرفية التي عرفت عدة إصلاحات أهمها إصلاحات سنة 1990، المتمثلة في قانون النقد والقرض 90-10، كذلك المرسوم الرئاسي 03-11، المعدل لقانون النقد والقرض وذلك بقصد مواكبة التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم من أجل منح البنوك دوار جديدا في تعبئة الموارد المالية وبالتالي جعلها في المراتب السامية التي تسمح باحتلال مكانة مرموقة بين البنوك.

المبحث الأول: تعريف ونشأة البنك الوطني الجزائري.

تمكن البنك الوطني الجزائري خلال سنوات قليلة أن يحتل مكانة هامة ويحقق نتائج جيدة بفضل خدماته المعرفية ووكالاته المنتشرة عبر الوطن، ويمكن التطرق إلى تقديم البنك الوطني الجزائري من خلال نشأته وكذا تقديم وكالة بومرداس.

المطلب الأول: نشأة البنك الوطني الجزائري BNA.

البنك الوطني الجزائري هو بنك تجاري عمومي، نشأ بتاريخ 13 جوان 1966 بمرسوم حكومي 66-178، وهو يعتبر أول البنوك التجارية التي تم تأسيسها في الجزائر المستقلة على شكل شركة وطنية بسير بواسطة القانون الأساسي لها والتشريع التجاري وكذا التشريع الذي يخص شركات التضامن ما لم تتعارض مع القانون الأساسي لها.

ولقد أسس ليعمل كبنك ودائع قصيرة وطويلة الأجل، كما وجد ليكون أداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير والمساهمة مع الهيئات الأخرى لوضع القروض الطويلة ومتوسطة الأجل، إذ يقوم بجانب العمليات المصرفية التقليدية بتمويل القطاع العمومي صناعيا كان أم زراعيا.

المطلب الثاني: تعريف البنك الوطني الجزائري BNA.

يعتبر البنك الوطني الجزائري بحكم الزمن أقدم بنك وطني، إذ يحتوي على 218 وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطني باختلاف فئاتها (وكالة رئيسية، وكالة من الصنف أ، وكالة من الصنف ب و وكالة من الصنف ج)، حيث يتم تصنيف الفئة على أساس: رقم الأعمال، حجم الوكالة، عدد العمال، حجم المعاملات...، كما يحتوي على ما يقارب ثلاث (03) ملايين حساب، الشيء الذي يمنحه مكانة رئيسية على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري، إذ يملك عشرون (20) مديرية جهوية للاستغلال، (151) موزع آلي للأوراق النقدية DAB و (100) شباك آلي، أكثر من (5000) جهاز للدفع الإلكتروني قيد

الخدمة، (13) متعامل منخرط في منصة الدفع الالكتروني، مما يدفعه للتجديد و الحداثة قصد الحفاظ على مكانته و تشريف صورته الخدماتية.¹

المطلب الثالث: تعريف وكالة بومرداس 645.

تعتبر وكالة بومرداس وكالة رئيسية نظرا للأعمال الهامة التي تقوم بها، تحمل وكالة بومرداس الرقم: 645، تم إنشاؤها مباشرة عقب إنشاء البنك الوطني الجزائري، يقع مقرها بشارع ابن باديس لمدينة بومرداس، تضم حوالي 35 موظف موزعين على مختلف المكاتب و مصالح البنك، حسب الإحصائيات هم يتوزعون كما يلي:

الجدول رقم (01) : توزيع موظفي وكالة بومرداس 645

المدير	01	Directeur General
المدير المساعد	01	Directeur adjoint
رؤساء المصلحة	02	Chef service
رؤساء الأقسام	03	Chef de section
أعوان الشبايبك	10	Guichier
أعوان الصندوق	03	Caissier
عمال مؤقتون	04	Pre-emploie
عمال مستهلون	03	Apprentis
عمال النظافة	03	Femme de ménage
مكلفون بالدراسة	05	Charge d'étude
المجموع	35	Total

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري، وكالة بومرداس 645 لمعلومات البنكية.

¹ وثائق مقدمة من البنك الوطني الجزائري، وكالة بومرداس 645.

المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري.

المطلب الأول: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA.

و تنحصر في:

1- الهياكل الملحقة بالمديرية العامة:

1-1- الأمانة العامة:

- DOMP: مديرية تنظيم المناهج والإجراءات.
- D Conformité: مديرية المطالب.

1-2- المفتشية العامة:

- IRA: المفتشية الجهوية - الجزائر العاصمة.
- IRB: المفتشية الجهوية - البلدة.
- IRC: المفتشية الجهوية - قسنطينة.
- IRO: المفتشية الجهوية - وهران.
- IRBE: المفتشية الجهوية - بجاية.
- IRGS: المفتشية الجهوية - الجنوب الكبير.
- DAI: مديرية التدقيق الداخلي.
- D.COM: مديرية الاتصال.

1-3- الهياكل التابعة للقسم الدولي:

- DMFE: مديرية التبادلات المالية مع الخارج.
- DRICE: مديرية العلاقات الدولية والتجارة الخارجية.
- DOD: مديرية العمليات المستندية.

1-4- الهياكل الملحقة بقسم الالتزامات:

- DGE: مديرية المؤسسات الكبرى.

- DPME: مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- DCPS: مديرية القروض للأفراد والقروض الخاصة.
- DASC: مديرية إدارة ومراقبة القروض.

1-5- الهياكل الملحقة بقسم الاستغلال والنشاط التجاري:

- DER: مديرية تأطير الشبكة.
- DAC: مديرية التنشيط التجاري.

1-6- الهياكل الملحقة بقسم التحصيل والدراسات القضائية والمنازعات:

- DEJC: مديرية الدراسات القانونية والمنازعات.
- DRC: مديرية تحصيل الحقوق.
- DEVSG: مديرية الدراسات، المصادقة ومتابعة الضمانات.

1-7- الهياكل التابعة لقسم الرقمنة، التسويق والدفع:

- DMI: مديرية التسويق والابتكار.
- DM: مديرية النقد.
- DIP: مديرية وسائل الدفع.

1-8- الهياكل الملحقة قسم أنظمة المعلومات:

- DPS: مديرية الإنتاج والخدمات.
- DTA: مديرية التكنولوجيا والهندسة.
- DDEP: مديرية تطوير الدراسات والمشاريع.

1-9- الهياكل الملحقة بقسم الإستراتيجية والتطوير:

- DSMP: مديرية الإستراتيجية وإدارة المشاريع.
- DDP: مديرية تطوير الأداء.

• DDT: مديرية تنمية وتطوير المواهب.

• DFP: مديرية الفروع والمساهمات.

1-10- شبكة الاستغلال:

تضم شبكة الاستغلال للبنك الوطني الجزائري 20 مديرية جهوية للاستغلال، تشرق على 221 وكالة تجارية من مختلف الفئات، موزعة عبر كافة التراب الوطني.

2- الهياكل الملحقة بقسم تسيير وسائل العتاد والموارد البشرية:

• DRH: مديرية الموارد البشرية.

• DF: مديرية التكوين.

• DMG: مديرية الوسائل العامة.

• DPP: مديرية المحافظة على الأملاك.

• DDPI: مديرية تطوير الأملاك العقارية.

• CGOS: مركز تسيير الخدمات الاجتماعية.

3- الهياكل الملحقة بقسم الصريفة الإسلامية:

• DEI: مديرية الاستغلال الإسلامي.

• DFCGRI: مديرية المالية، المراقبة وتسيير المخاطر الإسلامية.

• DACRHI: مديرية التنشيط التجاري الإسلامي والموارد البشرية.

4- الهياكل الملحقة بقسم المالية:

• DMF: مديرية السوق المالي.

• DCG: مديرية مراقبة التسيير.

• DC: مديرية المحاسبة.

• DRCLR: مديرية التقارير المحاسبية القانونية والتنظيمية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لوكالة بومرداس 645.

تتألف الوكالة من عدة أقسام نوضحها كمايلي:

1- الإدارة العامة: تتكون من:

- المدير العام
- المدير المساعد

2- قسم النشاط الإداري: هو تحت إشراف المدير مباشرة و يشمل بدوره:

- المستغل الرئيسي.
- المكلفون بدراسات.
- عملاء استلام الأموال.
- معلومات تجارية.
- أهداف الاستغلال.
- مراقبة القرض.

3- دراسة و تحليل الأخطار: و تضم كل من خلايا 3_2_1

- المكلفون بالدراسات
- المكلفون بالدراسات حسب وظيفة وحجم فعالية الفرع.

4- قسم السكرتارية: و يشمل عدة فروع

- رئيس المصلحة أو الفرع.
- فرع المنازعات القانونية.
- فرع حافظة الأوراق التجارية.

وهذا القسم يشرف عليه المدير المساعد مباشرة كما يمكن للمدير العام التدخل في حالة اللزوم.

5- قسم العمليات على الصندوق: وله أيضا فروع خاصة به:

- رئيس المصلحة أو القسم.
- فرع الشبكات.
- فرع الواردات.
- فرع تحويل الأموال.
- فرع المقايضة والديون.
- فرع الأيام المحاسبية.
- الإحصاء والتحقق.
- المدير العام هو المشرف المباشر على هذا القسم.

6- قسم العمليات التجارية الخارجية: ويشمل مصلحة وفرعين هم:

- مصلحة التوظيف والحسابات بالعملة الصعبة.
- فرع التحويل والتصرف للعملة.
- فرع الاعتمادات المستندية.

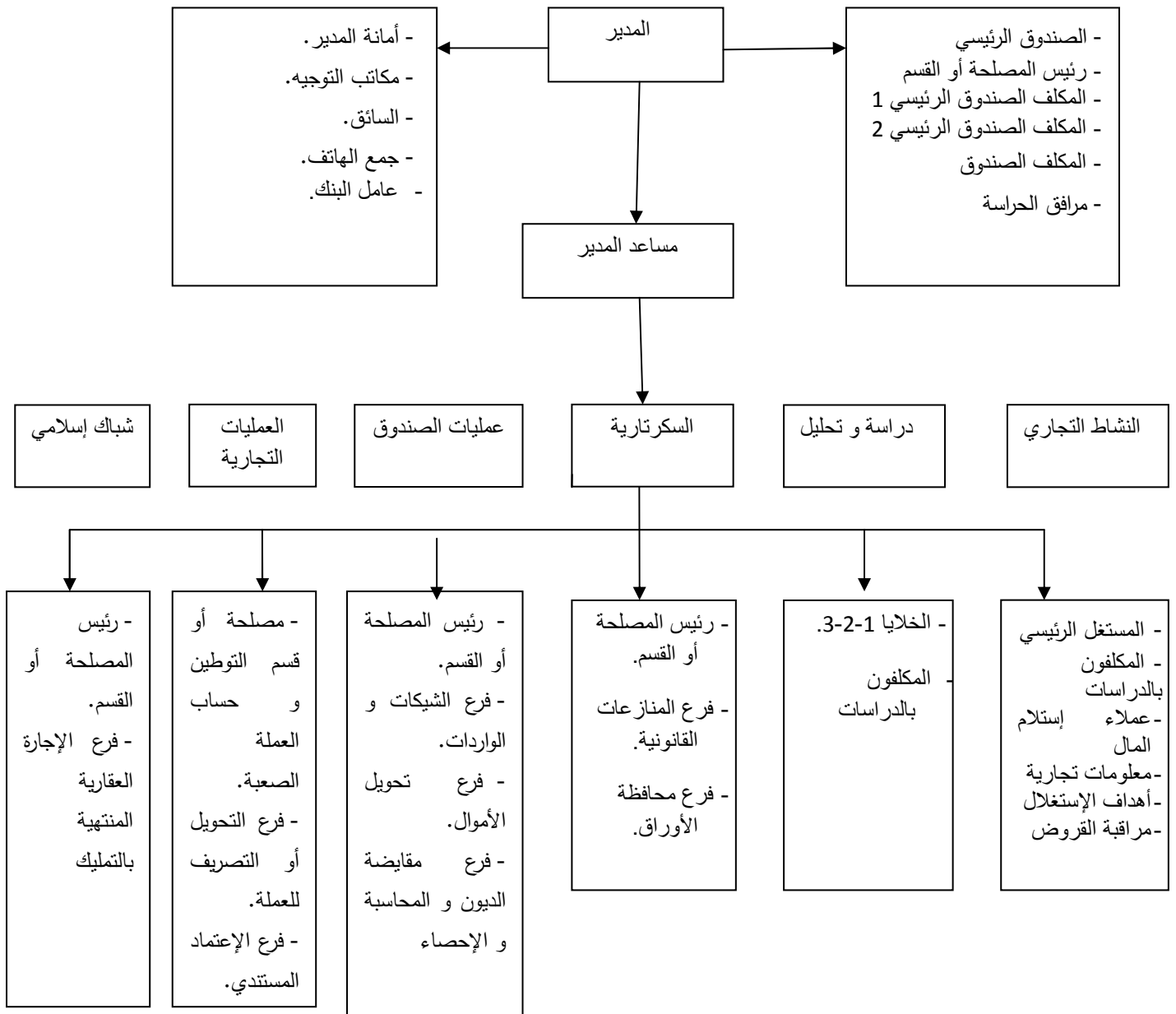
7- قسم الصندوق الرئيسي: ويشمل:

- رئيس المصلحة أو القسم.
- المكلف بالصندوق الرئيسي (الدينار الجزائري).
- المكلف بالصندوق الرئيسي (العملة الصعبة).
- المكلف بالصندوق (cn)
- مرافق الحراسة.
- سائق السيارة المدرعة.

8- أمانة المدير:

- مكتب التوجيه، العمل على التلّكس، مجمع الهاتف الرئيسي، عمال البنك ويوضح الشكل الآتي ما سبق ذكره:

الشكل رقم: (02) الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة بومرداس 645.



المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة بومرداس 645.

المطلب الثالث: أنواع القروض الممنوحة من طرف البنك الوطني الجزائري.

1- القروض المدعمة من الدولة و هو قرض للشباب البطالين وبدون مدخول يحملون شهادة أو مؤهل علمي، ويرغبون في تأسيس شركتكم، فالبنك الوطني الجزائري يرافقكم في الشروع في نشاطكم هذا، وذلك عن طريق القروض المدعمة من قبل الدولة التي تتلاءم مع احتياجاتكم ومن مزاياه نجد:

• **تخفيض نسبة الفائدة:** استفيدوا من تخفيض نسبة فائدة هذه القروض التي قد تصل حتى 100 %.

• **التنوع:** يمكن أن يتم تمويل كافة مشاريعكم.

• **المرافقة :** استفيدوا من فترة تأجيل الدفع تتلاءم مع مشروعكم.

و من أنواعه نجد:

1-1- القرض المصغر ANGEM: يمنح هذه لفئة المواطنين الذين هم أكثر من 18 ومن دون مدخول أو لديهم مدخول غير منتظم، مخصص لخلق نشاطات جديدة بما في ذلك الأنشطة الممارسة منزليا، قصد شراء المعدات والمواد الأولية للشروع في العمل.

1-2- القرض ANSEJ: هو قرض موجه للشباب البطالين الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و35 سنة، وحائزين على مؤهل مهني له علاقة بالعمل المراد تمويله، ولديهم القدرة على توفير مساهمة ذاتية محددة قصد تمويل المشروع.

1-3- القرض CNAN: هو قرض استثماري مدته 08 سنوات أو أكثر، يسمح بتمويل المشاريع التي يقدمها الشباب البطال لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، هذا القرض موجه أساسا لشراء تجهيزات جديدة أو مجددة و بالأخص شراء المواد الأولية ومعدات أخرى بعد إنطلاق المشروع.

2- القروض الطويلة المدى: ويقصد بها القروض التي تتجاوز مدتها 07 سنوات موجهة لتمويل استثمارتكم الضخمة، مثل بناء الهياكل الأساسية، مع فترة تأجيل الدفع تتلاءم مع نشاطكم قد تصل حتى 05 سنوات، حيث أن المبالغ المخصصة لهذا النوع من المشاريع تجعل القروض طويلة المدى الصيغة الأمثل التي تضمن نجاح شركتكم ومن مزاياه نجد:

- **الفعالية:** يقوم الموظفون المكلفون على مستوى البنك بدراسة مسبقة، تتعلق بالجدوى من المشروع، المصداقية وكذا مردودية المشروع.
 - **المرونة:** يمكن أن تصل نسبة التمويل إلى غاية 80 % من تكلفة المشروع.
 - **المرافقة:** يمنحك البنك الوطني الجزائري بوكالة بومرداس 645 فترة تأجيل الدفع قد تصل إلى غاية إزدهار نشاطكم.
 - **تقليص نسبة الفائدة:** استفيدوا من تقليص نسبة الفائدة في حالة اختيار أحد المشاريع في حالة القروض المدعمة من الدولة.
- هناك عدة قروض تصنف في القروض الطويلة المدى للبنك الوطني الجزائري وكالة بومرداس 645 و هي:

- 2-1- قرض لبناء مسكن فردي.
- 2-2- قرض لتوسيع مسكن.
- 2-3- قرض بنسبة فائدة مدعمة لبناء مسكن ريفي.
- 2-4- قرض لتهيئة مسكن.
- 2-5- قرض بنسبة فائدة مدعمة لبناء مسكن فردي منجز ضمن مشروع سكني جماعي في منطقة الجنوب أو الهضاب العليا.
- 2-6- قرض لشراء مسكن جديد جاهز.
- 2-7- قرض لشراء مسكن لدى أحد الأفراد.
- 2-8- قرض عقاري بنسبة فائدة مدعمة "شراء مسكن ترقوي مدعم".
- 2-9- قرض بنسبة فائدة مخفضة لشراء مسكن جديد جماعي جاهز.
- 2-10- قرض لشراء مسكن ترقوي بصيغة البيع على المخطط.
- 2-11- قرض بنسبة فائدة مخفضة لشراء مسكن ترقوي جماعي بصيغة البيع على مخطط.

- 3- **القروض المتوسطة المدى:** هو قرض لكل من يرغبون في إنشاء عملهم الخاص تطوير أو توسيع شركتهم، مكتبهم أو حتى تجديد معدات الإنتاج الخاصة بهم، البنك الوطني الجزائري يضع تحت تصرفكم قرض متوسط المدى تتراوح مدته من 2 إلى 7 سنوات، مع

فترة تأجيل الدفع تتناسب مع النشاط الذي تمارسونه تتراوح مدتها من 01 إلى 03 سنوات ومن مزاياها نجد:

- **الفعالية:** يقوم الموظفون المكلفون على مستوى البنك بدراسة مسبقة، يدرسون من خلاله الجدوى من المشروع، المصادقية وكذا مردودية مشروعكم.
- **المرونة:** يمكن أن تصل نسبة التمويل إلى غاية 80 % من تكلفة المشروع.
- **المرافقة:** يمنحكم البنك الوطني الجزائري بوكالة بومرداس 645 فترة تأجيل الدفع قد تصل إلى غاية إزدهار نشاطكم.

- **تقليل نسبة الفائدة:** استفيدوا من تقليص نسبة الفائدة في حالة اختيار أحد المشاريع في حالة القروض المدعمة من الدولة.

4- القروض الإستهلاكية ونجد من أنواعه:

- 4-1- **قرض السيارة:** يمول قرض السيارة إقتناء سيارات سياحية، مجمعة أو مركبة في الجزائر يكون المستفيد كل شخص مقيم في الجزائر ولديه مدخول ثابت ومنتظم أعلى أو يساوي مرتين (02) الحد الأدنى للأجر المضمون، وكيفية عمله تصل نسبة التمويل الى 85 %، من ثمن السيارة، وفترة التسديد تتراوح ما بين إثني عشر (12) وستون (60) شهر ومن مزاياه نجد:

- **قرض شخصي:** يسمح البنك الوطني الجزائري الاستفادة من قرض مدروس حسب وضعيتكم.

- **نسبة الفائدة:** استفيدوا من نسبة فائدة تنافسية.

- **السرعة:** تتم معالجة ملفكم في أجل أقصاه 16 أيام.

- 4-2- **قرض الرفاهية:** قرض حر وشخصي، موجه لتمويل ما يصل إلى 100% من مشترياتكم الاستهلاكية، المستفيد هو كل شخص لديه إقامة ثابتة بالجزائر، دخله ثابت ومنتظم يفوق أو يساوي مرتين (02) الأجر الوطني الأدنى المضمون.

- **الجانب العملياتي لقرض الرفاهية:** هذا القرض موجه لتمويل مشتريات الأفراد

الاستهلاكية الجديدة والمنتجة أو المركبة محليا بالجزائر، مبلغ القرض محدد بمليون

دينار 1.000.000.00 دج دون أن يقل مبلغه عن مائة ألف دينار 100.000.00

د.ج.

- **مدة القرض:** مدة القرض يمكن أن تمتد إلى 36 شهرا على الأكثر دون ان تقل عن 12 شهرا، (وفق طلب المقترض).
- ومن مزاياه نجد:

- إجابة سريعة على طلبات التمويل.
- نسبة فائدة ثابتة خالية عن مفاجآت غير سارة.
- مدة التسديد قصوى، يمكن أن تصل إلى 15 شهرا.
- أقساط دورية ثابتة قيمتها محددة مسبقا.
- إمكانية التسديد المسبق.

5- القرض الإيجاري وهو قرض للمهنيين اللذين يرغبون في شراء عتاد التجهيز، معدات أخرى أو حتى سيارة، فالبنك الوطني الجزائري يؤجر لكم العقار لمدة تتناسب على العموم مع الفترة الاستهلاكية مع إمكانية شراء العقار عند نهاية العقد، ومن مزاياه نجد:

- **الاستفادة:** احموا أهليتكم في الحصول على القرض واستفيدوا من تخفيض في الضرائب ومن التمويل التام للعقار.

- **التجديد:** جددوا عقاركم عن طريق الائتمان الإيجاري الذي يعد تأمينا ضد القدم.

- **المرونة:** قوموا بتمويل عدة منتوجات في نفس الوقت بحسب قدرتكم على التسديد.

6- القروض بالإمضاءات وهو قرض لمن يريد إسترداد السلع و البضائع ومن يريد المشاركة في صفقات ويتوجب عليه تقديم ضمان، ومن يريد إحتياجات من الخزينة، وتأجيل الدفع، أو من استفاد من صفقة ويطلب منه تقديم ضمانات في كل مرحلة من الإنجاز، فيمكن للبنك الوطني الجزائري أن يكون ضامنا لكم، وهذا عن طريق إمضائه ومن مزاياه نجد:

- **المردودية:** احتفظوا بأموالكم عن طريق تأجيل الدفعات وتجنب الصرف الفوري للأموال.

- **التنوع:** استفيدوا من التشكيلة المتنوعة للقروض بإمضاءات.

- **الضمان الإحتياطي و يكمن في:** الحصول على ضمان خاص للأوراق التجارية وضمان الدفع للممولين.

رافقكم البنك الوطني الجزائري في كافة تعاملاتكم التجارية، هو ضمان خاص بالأوراق التجارية، في حالة ما إذا ألزمكم ممولكم بتقديم ضمان بالدفع لأجل، يمكنكم البنك الوطني الجزائري من الاستفادة من نوعية إمضائه وذلك بضمان أوراقكم التجارية.

6-1-1- الكفالة: كفالة التعهد وهي كفالة ضرورية في إطار الصفقات العمومية أو الخاصة الوطنية منها أو الدولية لتجنب المؤسسة إيداع أموالها في حالة قبول عرضها ونجد فيها:

6-1-1-1- كفالة حسن التنفيذ: هي كفالة ضرورية عند رغبة المؤسسة في المساهمة في ورشات عمل مطلوبة من قبل الدولة أو الجماعات المحلية وتجنب هذه الكفالة الخاصة بالمناقصة وحسن التنفيذ للمؤسسة من إيداع أموالها كضمان عند مشاركتها في مناقصة.

6-1-2- تعهد خاص بقرض السحب: قرض يسمح للمؤسسة بسحب السلع والبضائع المستوردة قبل تصفية ودفع الحقوق والرسوم المتوجبة.

6-2- القرض المستند: هو قرض يستخدم في إطار التعاملات الدولية من أجل استيراد وتصدير السلع ومعدات التجهيز، نضع تحت تصرفكم تشكيلة متنوعة وأنية من التمويلات على مستوى وكالاتنا:

• كفالة جمركية.

• كفالة الإرجاع المسبق.

• تسبيق على وثيقة التصدير.

7- قروض الصندوق وهي القروض القصيرة المدى متوفرة في عدة صيغ.

7-1- تسهيلات الصندوق: هذا القرض مقدم لتسيير وتغطية الفارق الزمني في الخزينة

لمدة جد قصيرة، لمواجهة صعوبات نهاية الشهر، الأرباح محسوبة على أساس الأموال المستعملة فعليا.

7-2- خصم الأوراق التجارية: يقوم البنك الوطني الجزائري بتحويل قروضكم المجسدة

بأوراق تجارية إلى أموال نقدية بفضل خصم الورق التجاري، حيث يسمح لكم هذا القرض بتحقيق قروضكم التجارية المدفوعة عن طريق الأوراق التجارية، كما سيتم تحويل ناتج هذه العملية مباشرة إلى حسابكم، مما سيسمح لكم بتسبيق تحصيل هذه الأموال، كذاك التقليل من استعمال قروض الصناديق أخرى الأكثر كلفة.

7-3- السحب على المكشوف: يجسد هذا القرض بسحب مرخص من الحساب يتجاوز قيمة الرصيد، مكيف وسريع، هذا السحب موضوع تحت تصرفكم لمواجهة المصاريف الفورية والغير متوقعة والتي تدخل في دورة الاستغلال، وكذا الفوائد محسوبة على أساس المبالغ المالية المستلمة.

7-4- التسبيق على الصفقات: هو قرض يسمح للمؤسسات والشركات المشاركة في الصفقات العمومية لمواجهة فارق الزمن في الخزينة الناتج عن المصاريف الضخمة (الأشغال، التموينات)... وأجال التسديد.

حيث يضع البنك الوطني الجزائري باقة أنية ومتنوعة من التمويلات قصيرة المدى على مستوى وكالاتي:

• تسبيق على الفواتير/وضعية الأشغال.

• تسبيق على السندات.

• القرض الريفي.

8- الحلول الخاصة بالأطباء وهو قرض للأطباء، جراحين، أطباء أسنان يمارسون نشاط في قطاع الطبي بصفة عامة، ويريدون فتح عيادتهم الخاصة أو تجديد عيادتهم، البنك الوطني الجزائري وجد لهم الحل بفضل منتوجه الجديد، هذا القرض موجه لتمويل فتح عيادة طبية جديدة (إنشاء جديد)، أو توسيع عيادة موجودة أصلا، هو قرض استثماري متوسط أو طويل المدى.

ونجد المستفيدين من هذا القرض كل شخص طبيعى أو معنوي (عيادة جماعية) إن كان: (طبيب عام، طبيب مختص، جراح/ طبيب أسنان، صيدلي، طبيب الأمراض العقلية، طبيب الأمراض التنفسية، بيطري).

9- القروض العقارية وهي القروض للذين يملكون مسكنا، يريدون تهيئته أو القيام بتوسيعه بأنفسكم ولا يملكون الأموال اللازمة لذلك، والالذين جددوا مسكنا ويبحثون عن التمويل، فالبنك الوطني الجزائري يرافقكم في مشاريعكم العقارية بفضل صيغه 11، ومن مزاياه نجد:

• **المرونة:** يمكن أن يصل سن المقرض إلى غاية 75 سنة، و قد تصل نسبة التمويل

حتى 90 % بالمائة من كلفة المشروع.

• **السرعة:** استفيدوا من سرعة دراسة طلب القرض التي تتم خلال 08 أيام.

- **التنوع:** استفيدوا من الصيغ 11 الموضوعة تحت تصرفكم.
- **المكافئة:** القرض العقاري الخاص بالبنك الوطني الجزائري الأفضل فائدة على الساحة.
- 10- القروض الإسلامية:** قد عرض البنك الوطني الجزائري و كاله بومرداس 546 قروض إسلامية جديدة وهي:
- 10-1- المرابحة في السيارات** وهي عقد بيع لسيارات جديدة مركبة أو مصنعة في الجزائر بسعر التكلفة مع زيادة هامش الربح محدد والمتفق عليه بين الزبون والبنك، حيث يقوم البنك باقتناء السيارة لدى وكيل البيع ثم يقوم بإعادة بيعها للزبون بهامش الربح متفق عليه من الطرفين، كذلك يكون الطرفان على علم مسبق ويؤكدان قبولهما، بسعر التكلفة، لهامش الربح للبنك ولكيفيات التسديد، ومن مزاياه:
- منتج معتمد يتطابق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
- هامش ربح تنافسي، تمويل يمكن أن يصل إلى 85 % من سعر بيع المركبة.
- فترات التمويل تتراوح بين 12 و 60 شهر، في حدود سن 70 عاما.
- جدول تسديد الأقساط المستحقة ثابت.
- إمكانية السداد المسبق (كامل / جزئي).
- 10-2- المرابحة في العقار:** هي صيغته تمويل تتيح للزبون اقتناء عقار سكني، وهي عقد بيع بسعر التكلفة يضاف إليه هامش ربح معروف ومتفق عليه بين الزبون (المشتري)، المشتري المشترك احتمالا (الزوج / الزوجة) والبنك (البائع)، ويعد البنك الوطني الجزائري كأول مشترك اتجاه (البائع) وكبائع اتجاه (الزبون)، يقوم البنك بشراء العقار نقدا من البائع وإعادة بيعه للزبون بهامش فائدة معروف ومتفق عليه مع المشتري، ومن مزاياه نجد:
- منتج معتمد يتطابق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
- تمويل يمكن أن يصل إلى غاية 90 % من سعر العقار.
- فترة سداد 40 سنة في حدود سن 75 عاما.
- هامش ربح تنافسي.
- 10-3- المرابحة في التجهيزات:** هي عقد بيع لاقتناء (تجهيزات، أجهزة كهر ومنزلية أثاث) بسعر التكلفة مع زياده هامش ربح محدود ومتفق عليه بين الزبون (المقتني) والبنك

(البائع) ويكون البنك المشتري اتجاه (البائع) وكمورد اتجاه (الزبون)، كما يقوم البنك باقتناء تجهيزات ثم يقوم بإعادة بيعها للزبون بهامش ربح من الطرفين، ويكون الطرفان على علم مسبق ويؤكدان قبولها، لسعر التكلفة، لهامش الربح للبنك ولكيفية التسديد، ومن مزاياه نجد:

- منتج معتمد يتطابق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
- سقف تمويل يصل إلى غاية 90 % من سعر التجهيزات 1.000.000 د.ج.
- فترة سداد تتراوح بين 12 و 36 شهرا.
- هامش ربح تنافسي.

10-4- الإجارة وهي تمويل يتمثل في عقد إيجار الأملاك منقولة لفائدة المس تأجر (إجارة منتهية بالتمليك) يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، تتعلق بالمعدات وتجهيزات منقولة دائمة غير قابلة للإتلاف، يقوم البنك باقتنائها لدى الممنونين والوكلاء المحليين وتأجيلها للزبون، في نهاية هذا العقد يرفع الزبون خيار الشراء ويصبح ملكا لهذه المعدات (إجارة منتهية بالتمليك) صيغة التمويل هذه موجهة خصيصا إلى:

- الأشخاص الذين يمارسون مهن حرة.
- التجار.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثالث: كيفية طلب القرض لشراء مسكن عقاري.

لزيادة في المعلومات والتدقيق حول موضوع مذكرتنا أخذنا مثال من الوكالة الخاصة بتربصنا لزبون الذي طلب بقرض لشراء مسكن عقاري، فبهذا سنتطرق بمعلومات توضح كيف يتم القبول على طلب الزبون، ومعرفة الملف لطلب القرض وتوضيح منهجية منح وتسديد قرض لشراء مسكن عقاري.

المطلب الأول: شروط قبول طلب القرض العقاري.

قرض عقاري بنسبة فائدة مدعمة - شراء مسكن ترقوي مدعم.

1- شروط القبول:

- أن يكون أقل من 75 سنة.
- أم يكون له دخل ثابت ومنتظم يفوق مرة واحدة أو يساوي ولا يتعدى اثنا عشرة مرة الأجر الوطني الأدنى المضمون.

2- نسبة الفوائد:

- 1 % في السنة إذا كان الدخل يتراوح ما بين مرة إلى 06 مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون.
- 3 % في السنة إذا كان الدخل يتراوح من 06 مرات إلى 12 مرة الأجر الوطني الأدنى المضمون.
- 6.25 % في السنة إذا كان الدخل يتراوح من 12 مرة إلى ما فوق من الأجر الوطني الأدنى المضمون

مدة القرض:

- 40 سنة في حدود سن 75 سنة.

3- مقدار التمويل:

- يمكن أن يغطي 90 % من سعر السكن.

4- أرجاء التسديد:

- 24 شهرا: يتم خلال هذه الفترة تسديد نسبة الفائدة فقط.

5- التسديد:

- بأقساط شهرية ثابتة تتضمن المبلغ الأساسي والفوائد.
- إمكانية التسديد المسبق (كلية أو جزئية).
- في حالة التسديد الكلي للقرض يتم احتساب 4 % بالمائة من عمولة التسيير.
- أما في حالة التسديد الجزئي للقرض يمكن للمقترض الاختيار بين تقليص المدة أو الأقساط الشهرية.

6- الملف المطلوب:

ينقسم إلى ملفين:

6-1- الملف الأولي:

- طلب للحصول على القرض بعد نموذج نوع البنك الوطني الجزائري.
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية سارية المفعول...
- بطاقة عائلية أو بطاقة شخصية حسب حالة المقترض.
- شهادة الإقامة.
- شهادة الميلاد رقم 12.
- شهادة عمل و كشوفات الرواتب لثلاث أشهر 03 الأخيرة للعملاء الأجاء.
- نسخة من البطاقة الجبائية بالنسبة للمقاوليين الخواص (تجار حرفيين والمهنيين...).
- آخر ثلاثة تنبيه جبائي ومستخرج ضريبي ساري المفعول واي وثيقة أخرى تثبت الدخل لغير الأجاء.

- ترخيص بالاطلاع على قاعدة البيانات المركزية الخاصة بمخاطر المؤسسات والإفراد (C.R.E.M) وفقا لنموذج البنك الوطني الجزائري.
- قرار الاستفادة من الإعانة المالية الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للسكن (CNL).
- عقد البيع على المخطط.
- 6-2- الملف التكميلي بعد الموافقة وإصدار الاتفاقية:
- إتفاقية القرض.
- موثق مسجل مشهر.
- شهادة تأمين صادرة من صندوق الضمان والكفالة التعاضدية للترقية العقارية (FGCMPI) سارية المفعول لفائدة البنك الوطني الجزائري.
- اخذ جميع الضمانات (التأمين على الوفاة والعجز التام) وكذا (SGCI).

المطلب الثاني: دراسة وتحليل ملف طلب لمنح القرض العقاري في BNA وكالة بومرداس

الخطوات المتبعة لمنح القرض لشراء مسكن عقاري¹:

1- شروط القرض.

1-1- **وجهة القرض:** تقدم الزبون *أ* في يوم 2021/03/01 إلى وكالة البنك الوطني الجزائري لبومرداس 645، الكائن مقرها بجانب المركز التجاري "الياسمين" وذلك للاستفسار حول إمكانية الاستفادة من قرض عقاري لشراء مسكن اجتماعي تساهمي من نوع ثلاث غرف تقدر مساحته 81.94 م وسعره ب: 8.600.000.00 دج.

1-2- **مدة القرض:** تم تحديد مدة القرض 33 سنوات و 4 أشهر (400 شهر).

1-3- **مبلغ القرض:** قدر مبلغ القرض من طرف القسم المختص بدراسة الملف بـ 7.740.000.00 دج.

¹ وثائق مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة بومرداس 645 (ملحق عام).

1-4- المساهمة الذاتية: تقدر قيمة المساهمة الذاتية ب 860.000.0 دج مقدمة من طرف الزبون *أ* و تقدر ب 10 بالمائة.

1-5- نسبة الفائدة وعمولة التسيير: تطبق على القرض نسبة فائدة تقدر ب: 1% سنويا.

أما عمولة التسيير تقدر ب: 0.5% بإضافة للرسم على القيمة المضافة تقدر ب: 19%.

2- وضع الملف بعد قبول الشروط من طرف الزبون يقوم بوضع الملف الخاص بطلب قرض العقاري لشراء مسكن والمتمثل في:

- 4 شهادات ميلاد.
- 4 إقامة (بطاقة إقامة).
- 3 بطاقات عائلية.
- 4 نسخ من بطاقة التعريف أو رخصة السياقة.
- كشف راتب لثلاث أشهر.
- شهادة عمل.
- قرار الانتساب لقرض بنكي.
- تبرير المساهمة.

ملاحظة: عند وضع الملف يقوم الزبون *أ* بفتح حساب خاص بالقرض العقاري لشراء مسكن (0200...).

3- تجهيز اتفاقية القرض.

يقوم المكلف بدراسة الملف بتجهيز مصلحة القروض على مستوى المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري.

- يقوم الزبون *أ* بتوقيع الاتفاقية إلى جانب المدير البنك الوطني الجزائري لوكالة بومرداس 645.
- تسجل هذه الاتفاقية على مستوى الخزينة العمومية.

- يحتفظ الزبون بنسخة من الاتفاقية والخزينة العمومية بنسخة وتبقى على مستوى البنك (03) ثلاث نسخ.

4- تسليم الصك للزبون

بعد اخذ جميع الضمانات (التأمين على الوفاة والعجز التام) وكذا (SGCI)

- يقوم المسئول عن تسليم القرض بتحرير صك باسم الموثق الذي يتعامل معه المرقى العقاري.

- يقوم الموثق بتجهيز الزمن لفائدة البنك الوطني الجزائري وكالة بومرداس 645.

- أما بالنسبة للزبون *أ* فيضع له جدول تسديد الدين أو القرض لمتابعة استحقاقات.¹

5- بعد تشهير الزمن لدى المحافظة العقارية يستفيد الزبون *أ* من شهادة المفاتيح التي تخوله الدخول إلى المسكن.

¹ وثائق مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة بومرداس 645 (ملحق 1).

خلاصة:

من خلال دراستنا الميدانية للبنك الوطني الجزائري تعرفنا على مختلف الأهداف والوظائف التي يرمي إليها، وكذلك تطرقنا إلى مختلف مديرياته العامة والفرعية من جهة ومن جهة أخرى تعرفنا على مكانته المرموقة والتي احتلها بين مختلف البنوك سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، على اعتبار انه يترجم بعض نتائج الإصلاحات التي باشرتها الدولة الجزائرية الرامية إلى إصلاح المنظومة المصرفية والاقتصادية بهدف مواكبة التطورات الاقتصادية والدولية خاصة فيما يتعلق بمعالجة المخاطر المصرفية من خلال العمل لتقليلها وهذا بوضع وتسخير القوانين التشريعية منها والتنظيمية، بالإضافة إلى تبني القوانين الدولية المنظمة للمهنة المصرفية وجعلها تتطلع إلى البنوك الدولية، وفي الأخير قمنا بدراسة طلب قرض عقاري وتحليلية لمعرفة قبوله من عدمه.



الخاتمة:

يلعب القطاع البنكي دوراً حيوياً في النشاط الاقتصادي المحلي والعالمي، فهو الأساس لأي نظام اقتصادي، وتعتبر عملية الإقراض الوسيلة المناسبة التي تمكن هذا الأخير من القيام بدور الوسيط المالي على أحسن وجه، من خلال وضع سياسة عمل رشيدة يستعين بها متخذو القرارات في البنوك بما يناسبهم هذا بالرغم من أن عمليات الإقراض تعتبر من أصعب القرارات التي يتخذها البنك، كونها غالباً ما تكون محفوفة بالمخاطر.

والبنك ليس حراً في تعاملاته مع الغير لأن هناك عدة عوامل تتحكم في قدرته على منح القروض، فهو ينتهج سياسة خاصة في عملية الإقراض حيث يقوم بدراسة شاملة ومعقدة للمؤسسة الطالبة للقرض من جميع الجوانب، وعليه فإن المكلفين بهذه الدراسة يتميزون بالخبرة والكفاءة والدقة في العمل، ورغم الأخطار التي تتعرض لها القروض، إلا أن هناك وسائل وسبل يتبعها البنك لتجنب مثل هذه الأخطار وتتوفر لديه مجموعة من التقنيات ومن بين هذه الوسائل نذكر تحليل الوضعية المالية والمحاسبية لطالب القرض وكذلك الضمانات المقدمة من قبله فهي تبقى وسيلة تزيد من ثقة البنك وأخذ الاحتياطات اللازمة في المستقبل.

أدى صدور قانون النقد والقرض إلى تحديث طرق وإجراءات منح القروض البنكية حيث أصبحت ملفات القروض تتضمن وثائق إثبات أكثر من ذي قبل، كما أصبح البنك يشترط تقديم الضمانات مقابل القروض التي يقوم بمنحها، كما لا يقبل البنك الالتزام بالتمويل دون أن يتوفر الحد الأدنى للتمويل الذاتي للمشروع والذي يتراوح ما بين 30%- 50% وكل هذا ضماناً لاسترداد القرض.

ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى الفرضيات والنتائج والاقتراحات

التالية:

1- الفرضيات:

- القطاع البنكي هو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي المحلي والعالمي، فهو الأساس لأي نظام اقتصادي فقد ثبت صحتها.
- نعم تختلف أنواع القروض حسب عدة معايير (مدتها، الغرض منها، المقرضين الضمان)، وقد تطرقنا إليها من خلال بحثنا في الفصل الأول، المبحث الثالث.
- يعتبر الضمان من الأدوات الفعالة القادرة على استمرارية النشاطات التمويلية الممارسة من طرف مختلف البنوك، هذه الفرضية خاطئة، لأن البنك ينتهج سياسة خاصة، حيث يقوم بدراسة شاملة ومعمقة للمؤسسة الطالبة القرض من جميع الجوانب، كذلك يجب على المكلفين بهذه الدراسة أن يتميزون بالخبرة والكفاءة والدقة في العمل، فالقرض يتعرض لعدة مخاطر لأن هناك سبل ووسائل يتبعها البنك لتجنب هذه الأخطار ومن بينها تحليل الوضعية المالية والمحاسبية لطالب القرض وكذلك الضمانات المقدمة من قبله فهي وسيلة تبقى تزيد من ثقة البنك وأخذ الاحتياطات اللازمة في المستقبل.
- نعم أهم الشروط التي يعتمد عليها البنك الوطني الجزائري في منحه القرض لشراء مسكن عقاري، هو سن المقرض والدخل الثابت والمنظم الذي لا يفوق 12 ضعف من الأجر الوطني الأدنى، حتى تبدأ في إجراءاتها القانونية لمنحه القرض مع متطلبات شروط أخرى مذكورة في الدراسة التطبيقية.

2- النتائج: من خلال دراستنا هذه توصلنا إلى النتائج التالية:

- البنك هو حلقة من حلقات الاقتصاد وينصب نشاطه على جمع الودائع ومنح القروض.
- قيام البنك بانتهاج تقنيات خاصة في عملية الإقراض من شأنها تقادي المخاطر.
- إتباع خدمات متطورة في المجال البنكي تسمح بترقية النشاط البنكي وتقديم أفضل الخدمات.

- تتنوع القروض البنكية الممنوحة للعملاء وتعددتها، فنجد قروض مرتبطة بمجال الاستثمار وأخرى مرتبطة بمجال الاستغلال، كما يمكن تصنيف القروض وفق عدة معايير هي (المدة، الضمان، المقترضين، الأغراض).
- تعتبر القروض من أهم العمليات التي يساهم بها الجهاز البنكي في تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية.
- أهم العراقيل التي تواجه السياسة الاقراضية هي مخاطر عدم التسديد.
- من خلال دراستنا للبنك الوطني الجزائري تبين لنا أن البنك يقوم بدراسة دقيقة وشاملة حول طلب القرض قبل اتخاذ قرار منح القرض أو عدم منحه وذلك قصد التأكد من استرجاع مبلغ القرض والفوائد المترتبة عنه عند تاريخ الاستحقاق.

3- التوصيات من خلال ما سبق نقدم بعض الاقتراحات المتمثلة في:

- ضرورة المراقبة الدائمة لموظفي المؤسسات المصرفية، خاصة إذا علمنا أن آجال دراسة الطلبات طويلة.
- تطبيق التقنيات الجديدة في تقديم القروض.
- نظرا إلى وجود عدد كبير من الملفات وكثرة المعطيات الواجب تجميعها بالنسبة لكل زبون يستلزم تجهيز البنك بشبكة إعلام آلي متطورة، مما يسهل عليه تخزين المعلومات الخاصة بكل زبون ومعالجتها بطريقة سريعة وبالتالي ربح الوقت والجهد والتكلفة.
- ضرورة اعتماد البنوك على نماذج حديثة في تقديرها للمخاطرة بدلا من الطرق الكلاسيكية من أجل استغلال أحسن للمعلومات من جهة وربح الوقت من جهة أخرى.
- على البنوك أن تسعى إلى إيجاد محيط عمل ملائم وتحفيز موظفيها والرفع من كفاءتهم المهنية بالتكوين في الخارج واكتساب الخبرة والتقنيات الجديدة المستعملة في الدول الأجنبية.

- الأخذ بعين الاعتبار آراء الزبائن وأن تضع تحت تصرفهم شبائيك خاصة لجمع مقترحاتهم.
- نلاحظ غياب التسويق المصرفي لذا نقترح إقامة هيئة متخصصة تعمل على الإعلام والإشهار عن كيفية منح القروض.
- التقليل من القيود البيروقراطية وتقليص مدة دراسة الملفات من طرف البنك.

آفاق الدراسة:

يبقى المجال مفتوحاً للباحثين في هذا الموضوع حيث نتمنى إجراء المزيد من الدراسات حول طريقة منح القروض لذلك تظهر من خلال ما أوردناه في البحث آفاق وإشكاليات جديدة يمكن أن تكون محاور البحوث المستقبلية ونوردها فيما يلي:

- أهمية ودور الطرق الإحصائية الحديثة في إدارة مخاطر الإقراض بالبنوك.
- مدى فعالية التقنيات البنكية الالكترونية في سياسات وإجراءات منح القروض.



قائمة المراجع:

1- المراجع باللغة العربية:

1-1 قائمة الكتب:

- 1) بوخالفة سارة، نعار نسيم، سياسة وإجراءات منح القروض البنكية، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية، فرع محاسبة، الجزائر، 2004.
- 2) خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، الطبعة 2، دار وائل للنشر الاسكندرية، مصر، 2000.
- 3) فضيل فارس، التقنيات البنكية محاضرات وتطبيقات، الجزء 1، الطبعة 1، 2013، مطبعة الموساك رشيد، القبة، الجزائر.
- 4) شاعر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2000.
- 5) بخراز يعدل فريدة، تقنيات و سياسات التسيير المصرفي، الطبعة الثانية ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، الجزائر، 2000.
- 6) عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وادارتها، الدار الجامعية، مصر، 2000.
- 7) اسماعيل احمد منشوي، عبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية، الدار الجامعية، 2002.
- 8) طاهر حيدر حيدر، مبادئ الاستثمار، الطبعة الثانية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 1997.
- 9) عقيل جاسم عبد الله، النقود والبنوك، دار الحامد، عمان، 1999.
- 10) منير إبراهيم الهندي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1996.
- 11) صلاح الدين حسن السيسي، قضايا مصرفية معاصرة، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2001 .
- 12) عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية السياسات المصرفية تحليل القوائم المالية، الجوانب التنظيمية والتطبيقية- البنوك العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2012.
- 13) رضا رشيد عبد المعطي، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999.
- 14) حمزة محمود الزبيدي، ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

- (15) عبد الغفار حنفي، الأسواق والمؤسسات المالية، بنوك تجارية، أسواق الأوراق المالية، شركات التأمين، شركات الاستثمار، الدار الجامعية، مصر، 2001.
- (16) الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- (17) أبو الفتوح علي فضالة، التحليل المالي وإدارة الأموال، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، مصر، 1999.
- (18) محمد عبد العزيز، مقدمة في التنمية و التخطيط، دار النهضة العربية، لبنان، 1982.
- (19) برايان كويل، تحديد مخاطر الائتمان، دار الفاروق للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2005.
- (20) منير إبراهيم الهندي، ادارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، بدون ذكر البلد، 1996.
- (21) عبد الحق ابوعتروس، الوجيه في البنوك التجارية عمليات تقنيات وتطبيقات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2000.
- (22) صبحي تادرس قريصة، اقتصاديات النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1986.

2-1- الدورات و المجلات:

- (1) محمد عبادي، دراسة قياسية لمحددات السياسة الإقراضية للمصارف الجزائرية خلال الفترة 1989/2000، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 3، العدد 2 ، ميله، الجزائر، 2017 .
- (2) عبد العزيز الدغيم، ماهر الأمين، إيمان انجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقتراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العملية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 21 ، العدد 03 سوريا، 2005 .

3-1- الرسائل و الأطروحات الجامعية:

- (1) شيلق رابح، أثر الديون المتعثرة و انعكاساتها على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية الجزائرية، رسالة دكتوراة، جامعة، جامعة غرداية، الجزائر، 2020.

- (2) زياد جلال الدماغ، إطار مقترح لتطوير السياسة الإقراضية لدعم عمليات التمويل في المصارف -داسة تطبيقية على المصارف في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2005 .
- (3) عبادي محمد، دور السياسة الإقراضية للبنوك التجارية في تنشيط الاستثمارات في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1989/2009، رسالة دكتوراة، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2012.
- (4) لما محمد جميل عمر، المخاطر المصرفية وأثرها على التسهيلات الإقراضية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة آل البيت، فلسطين، 2002 .
- (5) وائل محمد احمد محمد مصطفى، انعكاسات مشكلة التعثر على سياسات الائتمان في الجهاز المصرفي 2000 ، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2005.
- (6) تيطوم هاجر، سياسات و إجراءات منح القروض البنكية، مذكرة ماستار، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016.
- (7) بلعيد ذهبية، خنيش نسيم، القروض المصرفية وإجراءات التمويل، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، البويرة، 2000.
- (8) منصوري علي، دور نظام الرقابة الداخلية في التحكم في مخاطر القروض المصرفية، رسالة علمية.

4-1- القوانين و المراسيم:

- (1) الجريدة الرسمية الجزائرية، قانون النقد والقرض المؤرخ في 14/4/1990، العدد 16، المادة 112.
- (2) قانون النقد والقرض، المؤرخ في 14/04/1990، رقم 90-10، المادة 175.

2- المراجع باللغة الفرنسية:

- 1- Stéphane Griffiths, Jean-Guy Degos, gestion financière -de l'analyse à la stratégie-, édition d'organisation, Paris, 2001, p:138.



الملحق رقم (1): طلب قرض عقاري مدعم



البنك الوطني الجزائري
BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

ANNEXE II A LA CIRCULAIRE N° 2158 DU 17/07/2017.
CREDIT IMMOBILIER BONIFIE

DRE : ROUIBA 190
AGENCE : BOUMERDES 645

DEMANDE DE PRET IMMOBILIER BONIFIE

I. L'EMPRUNTEUR

1- IDENTIFICATION :

Nom :
Prénom : et de
Fils (fille) de :
Date et lieu de naissance :
Situation familiale : célibataire ☐ marié (e) ☐ veuf (ve) ☐
Adresse du domicile actuel :
N° tél (mobile, fixe) :
Pièce d'identité N° : délivrée le : à :
N° sécurité sociale : Identification fiscale :
Registre de commerce N° :
Domiciliation bancaire : banque ☐ CCP ☐
RIB/RIP :

2- SITUATION PROFESSIONNELLE :

Nom et adresse de l'employeur : N° Tél :
Date de recrutement :
Situation : permanent (e) ☐ contractuel (le) ☐
Poste occupé :

3- SITUATION FINANCIERE :

a. Revenus :

Revenu mensuel de l'intéressé (emprunteur): DA.
Revenu du conjoint : DA.
Revenu des enfants : DA.
Autres (à détailler): DA.
Nombre de personnes à charge :

b. Crédit en cours :

Nature du crédit :
Banque :
Montant de l'échéance :
Date de la dernière échéance :
1/3

الملحق رقم (2): قائمة وثائق القرض العقاري المدعم

CREDIT IMMOBILIER

- 04 Extrait de naissance 12
- 04 Certificat de résidence
- 03Fiche familiale
- 04 Copie de la pièce d'identité
- 03 dernières fiches de paie + relevé des émoluments (OR+02 copie).
- Attestation de travail + copie
- Décision d'affiliation pour un crédit bancaire
- Justificatif d'apport

الملحق رقم (3): طلب فتح حساب بنكي

NOM :.....
PRENOM.....
ADRESSE.....
.....

Boumerdès, le

A Monsieur le Directeur)
De l'agence BNA
Boumerdès 645

Objet : Demande de chèque de Banque

Monsieur ;

Par le débit de mon compte N°tenu sur vos livres, je vous
demande de bien vouloir m'établir un chèque de banque de DA.....

A l'ordre de.....

Vous voudrez bien remettre ce chèque à MRContre
décharge de ce dernier.

Il est entendu que je vous décharge d'ores et déjà des conséquences qui pourrait
résulter de cette opération.

SIGNATURE

الملحق رقم (04): محاكاة الائتمان البنكي

"SIMULATION CREDIT IMMOBILIER"

Nom de l'emprunteur	
Prénom de l'emprunteur	
Date de naissance :	20/08/1983
Revenu de l'emprunteur :	34000 DA
Bénéficiaire epargnant BNA :	- Non Epargnant
Nom du Co-emprunteur :	
Prénom du Co-emprunteur :	
Date de naissance du Co-emprunteur :	31/03/1980
Le co-emprunteur est il conjoint :	Oui
Coût du logement :	8600000 DA
Apport personnel :	860000 DA
Durée maximum du crédit :	400 mois

RESULTAT DE LA SIMULATION

Prix du logement après augmentation du prix :	8 600 000,00 DA
Apport perso supplémentaire à verser en cas de révision :	0 DA
Montant du crédit accordé par la banque :	7 740 000,00 dont 0 a mobiliser après augmentation effective du prix
Taux de l'apport personnel du client :	10,00 %
Dont un différé de remboursement de (Mois) :	24 mois
Taux d'interêt :	1,00 %
Prime SGCI en TTC :	92106 soit : 92 106,00 + 0
Montant de la commission gestion en (DA) :	46 053,00 DA
Montant de la mensualité du crédit :	23 986,75 DA
Mensualité TOTALE en (DA) :	23 986,75 DA

TVA 19 %

Ceci n'est qu'une simulation et ne peut être considérée comme un accord de financement. Les paramètres de calcul peuvent être revus entre le moment de la simulation et celui de la formalisation du dossier de crédit.

الملحق رقم (5): تأمين المقترض على القرض العقاري



L'Algérienne Vie
الجزائرية للحياة



تأمين المقترض - قرض عقاري طلب الأتخراط

رقم هوية الزبون : _____

المقترض : _____

معلومات خاصة بطلب الأتخراط : _____

اللقب : _____

تاريخ الميلاد : _____

العنوان : _____

معلومات خاصة بالمقترض : _____

الملك : _____

دج : _____

سنة : _____

تمويل علاوة التأمين : ☐ نعم ☐ لا

اسم : _____

الطول : _____

الوزن : _____

كغ : _____

الإجابة بنعم أو لا: وضع علامة في الإجابة المناسبة. كل إجابة بنعم، تتطلب تقديم تفاصيل إضافية أو إيراد أو تصريح كاتب عن قصد من المؤمن بنجرعه إلغاء إتخراط التأمين

لا	نعم	السؤال
☐	☐	هل يوجد في عائلتك (الأب، الأم أو الأخوة) من يعاني من مرض القلب، الأوعية الدموية أو العصبية، الأمراض النفسية، السرطان، ومرض السكري... إلخ؟
☐	☐	هل تعاني من مرض في الجهاز الهضمي، القلب والأوعية الدموية، التنفسية، الجهاز العصبي، الجهاز البولي التناسلي، أمراض الحدد السماء والتنشيل الغذائي، الأمراض العصبية والنفسية، العظام والمفاصل، VIH، التهاب الكبد أو أي مرض آخر غير مذكور أعلاه؟
☐	☐	هل شغف؟
☐	☐	هل تعاني من أي عجز؟
☐	☐	خلال السنوات الثلاث الماضية، هل توجب عليك التوقف عن العمل لمدة تتعدى الشهر بسبب مرض أو حادث؟
☐	☐	هل أجريت تحاليل مخبرية أو أي فحوصات طبية أخرى أظهرت نتائج غير عادية؟
☐	☐	هل طلبت عقد التأمين سابقا، ثم رفضته، قبله بشروط أو بزيادة الملاءة؟
☐	☐	أصريح أنني أجبت بكل مصداقية عن الأسئلة المذكورة أعلاه. المفوض الأطباء والأشخاص المعنيين بالإلاءة للمصلحة الطبية للشرطة كل المعلومات المطلوبة وذات صلة بعقد التأمين بصرية تامة.

توقيع المعني بالأمر : _____

مؤبوعة ب: "قرأ وصدق عليه"

بتاريخ : _____

في : _____

الشركة الجزائرية للتأمين على الأشخاص، شركة ذات اسم براسم 1,000,000,000 دج
المقر: 01، شارع طرابلس، حسن داي، الجزائر العاصمة 16005 - س ت رقم : 15 - 16/00-1009727

L'Algérienne Vie Demande d'adhésion ADE Conso V.2

الملحق رقم (6): تأمين المقترض على القرض العقاري.

Système Algérien de Centralisation des Risques Entreprises et Ménages - Ascrem

Rapport du Résultat de la Recherche sur Risques

شركة الجزائر
BANQUE D'ALGERIE

Critères de recherche utilisés

Nom Complet: [REDACTED]

Type de document: [REDACTED]

Pays de création/néissance: ALGERIE

Algérien: Oui

Commune de Néissance: [REDACTED]

Consentement préalable: Oui

Date de création/Néissance: 8/20/1983 12:00:00 AM

Pays du Document: [REDACTED]

NIF: [REDACTED]

Wilaya de Néissance: BOUJURA

Particulier: [REDACTED]

Masculin: [REDACTED]

02620

Numéro de l'Acte de Néissance: [REDACTED]

Motif de consultation: Nouveau Débitur / Crédit

Page: 1 / 1

Date et heure d'impression: 18-11-2021 10:23:41

00010187

Résultat de la Recherche:

Aucune déclaration n'a été enregistrée dans le Système selon les critères de recherche susvisés